المبحث الثاني
نماذج متنوعة للكذب
على دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله

لقد تنوعت مقاصد الكاذبين على دعوة الشيخ محمد رحمه الله، لكن اتحد هدفهم في تشويه هذه الدعوة السلفية المباركة، التي تُمثل الإسلام الصحيح الذي يُخالف إما كفرهم، أو بدعهم وأهواءهم. وإليك نماذج من هذا الكذب المتنوع الذي أحاط بالدعوة من جوانبها، إلا أن الله بحكمته وفضله، أظهر نورها، ولو كره المناوئون.

أولًا: كذب الكفار: «رحلة الصايغ الحلبي النصراني»:

هي رحلة زعم صاحبها «فتح اللَّه الصايغ الحلبي»(١)، وهو شاب نصراني في العشرينات من عمره أنه قام بها إلى الدرعية زمن الإمام سعود بن عبدالعزيز - رحمهما الله -، وقد شكك في هذه الرحلة الشيخ أحمد بن حسن بن رُشيد الحنبلي (ت١٢٥٧هـ) أحد علماء المتأثرين بالدعوة السلفية(٢)، وهو الخبير بالدرعية وناسها؛ إذ كان مقيمًا فيها عند سقوطها على يد الطاغية إبراهيم باشا، ثم نُقل إلى القاهرة، فتولى التدريس في القلعة ، وفي الأزهر، وبقي في القاهرة حتى توفي. فقد عُرض عليه ماقاله الحلبي عن الدرعية وعن الإمام سعود، فكتب: «نظر فيها الفقير إلى مولاه

---

(١) انظر ترجمته في «الأعلام» (٥/ ١٣٤).

(٢) انظر ترجمته في «علماء نجد»؛ للبسام (١/ ٤٥٧).

العلي، أحمد بن رُشَيْدٍ الحنبلي، فوجد صاحبها لم يصدق في شيء مما أخبر عنه، لا في وصف سعود، ولا كلامه ولا أفعاله، ولا صدق من جهة وصف الدرعية، ولا عادات جماعات سعود وعزائمهم، ولا أسماء الوزراء، ولا أبو مسلم، ولا الحضرموتي، ولا هيدل، ولا في عدد أقارب سعود ولا أولاده، ولا في طعامه ولا في مال الحجرة - أربعين الجمل تحمل الجواهر خاصة -، ولا في قوله: إنَّ أهل المدينة وأهل مكة واليمن يأتون إلى الدرعية في كل أربعاء للسوق، وخروج النسوة، ولا أرى هذا الرجل إلا كذاب مزوّر، أَشِرُ بَطِر، ولنا صاحب من أكبر أهل الدرعية، ابن للشيخ الوهابي، موجود الآن تحت سفرية أفندينا الخديوي، اسمه إبراهيم، ابن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب[١]، من المشايخ الركّع العبّاد العلماء، لماعرضت عليه كلام هذا النصراني، رأى مثل ما رأيتُ، وكذَّبَه مثل ما كذبته، وأخبر أن الدُّرَيْعِي ما قدم الدرعية، لا في أيام سعود ولا في أيام أبيه عبد العزيز ولا في أيام أبنه، وقد أشرتُ في الكتابة بتكذيبه باختصار، وهذه إشارة بالإجمال، وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلاّ باللَّه العلي العظيم وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»[٢].

---

(١) انظر ترجمته في «علماء نجد»؛ للبسام (١/ ٤١٧).

(٢) رحلة فتح الله الصايغ الحلبي، تحقيق: الدكتور يوسف شلحد، الملحق (ص ٢٩٠ - ٢٩١). وقد اعترف الدكتور شلحد (ص ١٨)- رغم محاولته توثيق رحلته - بأن «الناقد على حق إذا شك في صحة أقواله، ونسب عددًا منها إلى الخيال». وانظر: «مجلة العرب» (ج ٣، ٤س١٩، ١٤٠٤هـ). وقوله: «للشيخ الوهابي» تنزلٌ مع من يخاطبهم، وإلا فهو قد وصفه بـ«شيخ الإسلام».

قلت: ثم بيّن الشيخ أحمد بتعليقات موجزة بعض كذب الصايغ النصراني.

وقال الدكتور عبدالله المطوع: «زعم رحالة سوري يدعى فتح الله الصايغ الحلبي أنه زار الدرعية في حدود سنة **١٢٢٨**هـ، ولكن لم يرد في ملحوظاته ذكر لأي حي من أحياء الدرعية، مع أنه زارها. إذا صح ذلك. في عهد الإمام سعود بن عبدالعزيز، أي في عصرها الذهبي.

تثار مشكلة حول مصداقية الصايغ في هذه الرحلة، وخاصة الجزء المتعلق بزيارة الدرعية، وسنكتفي للتدليل على ذلك بثلاثة أمثلة:

١- ذكر بأن الحاكم عند زيارته للدرعية كان الإمام عبدالله بن سعود، كما يتضح ذلك من الرسالة التي زعم أن ذلك الإمام كتبها، ونقلها الصايغ حرفيًا، أو كما قال: «هذه الألفاظ لا غير»، ولكن ما ذكره من معلومات تدل على أن مجيئه. إذا صح ذلك. كان في عهد الإمام سعود بن عبدالعزيز!

٢- ذكر بأنه تناول العشاء مع أمير عسير عبدالوهاب أبو نقطة، ومن المعلوم أن أبانقطة قُتل في معركة وادي بيش سنة **١٢٢٤**هـ!

٣- ومما يؤخذ عليه، ويدلل على التناقض الذي وقع فيه، قوله عندما يستعد مع رفاقه لمغادرة الدرعية: «وصل مرسول يُخبر بخروج قوات محمد علي من ينبع بكل نظام وقوة نحو المدينة لامتلاكها»، ومن المعلوم أن وصول قوات طوسون باشا إلى ذلك الميناء كان في سنة **١٢٢٦**هـ، وهو العام نفسه الذي حصلت فيه معركة الخيف أو كما تسمى معركة وادي الصفراء، بقيادة الأمير عبدالله بن سعود - أي قبل وفاة والده بثلاث سنوات -.

في ضوء هذه المآخذ وغيرها، يصعب تبرير مثل هذه الأخطاء والتناقضات التي لا يمكن قبول الالتباس حولها من شخص يزعم أنه زار الدرعية وبقي فيها عدة أيام، ناهيك عن أنه لا يذكر اسم أي حي من أحيائها، وخاصةً الحيين الشهيرين: الطريف والبجيري. وبناءً على ما أوردناه من ملاحظات ـ على سبيل التمثيل لا الحصر ـ، فإن من المرجح أن الصايغ لم تطأ قدماه أرض الرعية، بل سمع عنها، وجمع معلوماته ممن زارها من التجار وغيرهم الذين يترددون ما بين بلاد الشام ونجد»[(١)].

قلت: ومن كذبات الحلبي المبتذلة الرخيصة؛ محاولته تشويه دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله بقوله السخيف عن الإمام سعود: «أما بخصوص صلاته؛ فهو يتوضأ ويصلي مثل المسلمين.. غير أنه لا يستقبل جهة مكة كمثل المسلمين.. أما بخصوص محمد فهو لا يُبغضه ولا يُحبه»[(٢)]!!

ثانيًا: الكذب السياسي: كتاب «لمع الشهاب في سيرة الشيخ محمد بن عبدالوهاب»:

قال الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ رحمه الله، في مقدمة تحقيقه للكتاب: «الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله وأصحابه أهل الصدق والوفا. وبعد؛ فهذا كتاب (لمع الشهاب في سيرة

---

(١) مجتمع الدرعية في عهد الدولة السعودية الأولى (ص ٢٩ - ٣٢) - بتصرف يسير -.

(٢) رحلة الصايغ الحلبي (ص ٢٦٥ - ٢٦٦). وقد علّق الشيخ حمد الجاسر رحمه الله في الهامش بما يُبين هذا الكذب السخيف، الذي لم يعد ينطلي على عاقل.

محمد بن عبدالوهاب)، ألفه رجل مجهول حوالي سنة ١٢٣٣هـ، وجاء في آخره ما يفيد أنه بخط شخص يُدعى حسن بن جمال بن أحمد الريكي، ومن الجائز أن يكون هذا الكاتب هو المؤلف، وعلى الغرض فهو نكرة مجهول، كما قيل:

سألنا عن ثُمالة كلَّ حي فقال القائلون ومَن ثُمالة؟

فقلنا محمد بن يزيد منهم فقالوا الآن زدت بِه جَهالة!

وقد وصل هذا الكتاب مخطوطًا إلى المتحف البريطاني بلندن عام ١٨٦٠م، ومضت الأيام، وتعاقبت الأعوام، وهو باقٍ في المتحف، ولما كان سنة (١٩٦٧م) قامت دار الثقافة ببيروت بنشره بمطابع (بيبلوس) الحديثة في بيروت، في شهر (مايو) سنة ١٩٦٧م، فخرج إلى عالم المطبوعات. فلما وقف عليه المسؤولون في دارة الملك عبدالعزيز، وعلى رأسهم معالي الشيخ حسن ابن الشيخ عبدالله آل الشيخ، واطلعوا على ما جاء فيه من التجني والكذب على شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب؛ رأوا أن الواجب الديني والتاريخي يُحتّمان القيام بإعادة طباعته، والتعليق عليه، بما يكشف كذب مؤلفه، ويدحض باطله، لذا أمرتني دارة الملك عبدالعزيز ممثلة في شخص معالي الشيخ حسن ابن الشيخ عبدالله، بالقيام بالتعليق عليه، والرد على ما جاء فيه من المفتريات والأكاذيب؛ فامتثلت الأمر شاكرًا لمعاليه هذه الثقة العلمية، راجيًا أن أكون بعون الله وتوفيقه عند حُسن ظنه.

فبدأت العمل، وقرأت الكتاب المشار إليه من أوله إلى آخره، فوجدته مملوءًا بالكذب، ومشحونًا بالبُهت، ومشتملًا على هذيان يشبه هذيان

المجاذيب والصبيان، ووجدت جميعَ ما ذكر مؤلفه عن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب نسجَ خيال، وافتراءً واضحًا، صاغه هذا المؤلف المنحرف في قالب الأخبار، وصبغه بصبغة التاريخ، أكد أحيانًا فيه الذم بما يُشبه المدح، تمويهًا وإيغالًا في التضليل والترويج، فاستعنت الله ومضيت في التعليق عليه بما يكشف جهله، ويدحض باطله، ويعلم الله أني لاقيت من تنوع هذا المؤلف في البهت، واندفاعه في الهذيان الذي لا ضابط له، ولا ساحل لبحره، جُهدًا وعناءً كبيرًا، وصعُب عليَّ ملاحقته في كل صغيرة وكبيرة من هذيانه وسخفه، فحصرت جهدي في رد أكاذيبه التي افتراها على شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، ولم أتعرض لما عدا ذلك من أخطائه الفظيعة، وأقواله السخيفة، إلا ندرًا»[١].

قلت: وللإحاطة بمجمل محتويات الكتاب، فقد أفاد مؤلفه الريكي في مقدمة كتابه[٢] بأنه: «مرتب على خمسة أبواب وخاتمة:

الباب الأول: في بدء أمر الشيخ النجدي، وبيان أحواله وما هو عليه قبل الابتداع[٣] وإظهار نسبه وحسبه.

---

(١) مقدمة «لمع الشهاب» (هـ - و).

(٢) (ص ٣ - ٤).

(٣) قال الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ رحمه الله: قوله: (الابتداع)، وقوله أيضًا: (في بيان بدعته)، هاتان الكلمتان أراد بهما هذا المؤلف المنحرف قلب الحقائق، وتشويه دعوة الإسلام الصحيح، التي قام بتجديدها الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وإلا فالشيخ محمد رحمه الله متبعٌ لا مبتدع، دعا الناس في زمنه إلى ما دعا إليه النبي محمد ﷺ؛ من إخلاص العبادة لله، ونبذ الشرك والبدع وسائر المحرمات، وقد عرف المنصفون في جميع بقاع الأرض أن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب هي الحق الذي لا مرية =

الباب الثاني: في بيان بدعته وسبب شيوعها في أرض نجد، وموافقة محمد بن سعود له بادئ الأمر.

الباب الثالث: في بيان نسب محمد بن سعود وحسبه، وما كان عليه قبل اتباع محمد ابن عبدالوهاب.

الباب الرابع: في سلطنة محمد بن سعود، وابنه عبدالعزيز، وولديه: سعود وعبدالله ابن سعود بعده، وابتداء حكومتهم في نجد ونواحيها، بدوًا وحضرًا، وأسماء القبائل التي هناك، وبيان تسخير بلاد بني خالد والأحساء والقطيف والبحرين وقطر وعُمان الصير وبعض بلاد عمان الظاهرة والباطنة، وحروبهم وغزوهم أطراف العراق والشام وحلب.

الباب الخامس: في بيان تملكهم الحجاز والتهامة وبلاد اليمن، وبيان حدود بلاد نجد والحجاز وتهامة واليمن وأرض بني خالد وقطر وعمان، وما يتعلق بذلك من أسماء قبائل الحجاز وتهامة واليمن وعمان، وأسماء شعوب بني خالد، وما كانوا به من الرياسة قبل ظهور محمد بن سعود.

وأما الخاتمة(١): فهي بيان جملة من فروع مذهب محمد بن عبدالوهاب وبعض أصوله».

= فيه، وأنها عين ما دعت إليه الرسل ونزلت به الكتب، فلا عبرة بهذَيان هذا المؤلف المنحرف، عامله الله بعدله، ورحم الله شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، وجزاه عن إظهاره الحق وإرشاده للخلق خير الجزاء، إنه سميع مجيب.

(١) قال الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ رحمه الله: قوله: (وأما الخاتمة فهي في بيان جملة من فروع مذهب محمد بن عبدالوهاب وبعض أصوله)، تضليل وتلبيس؛ لأن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله لم يدعُ إلى مذهب، وإنما دعا إلى العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما كان عليه الرعيل الأول من الصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم =

قلت: وقد أجاد الشيخ عبدالرحمن آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعقب افتراءات مؤلف الكتاب، من خلال تعليقاته العلمية على الكتاب، ثم فعل مثله الدكتور عبدالله العثيمين عندما حقق الكتاب مؤخرًا[١]. وأنقل هنا شيئًا من افتراءات الريكي، مع رد الدكتور محمد السكاكر عليها، ضمن كتابه «الإمام محمد بن عبدالوهاب - حياته - آثاره - دعوته السلفية»[٢]، قال - وفقه الله -:

«افتراءات صاحب كتاب «لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب» والرد عليها»:

هذا الكتاب لم يُعرف مؤلفه على وجه اليقين.

وغاية ما هنالك أنه كُتب في الصفحة الأخيرة من مخطوطته النص التالي:

«وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب في يوم السبت السادس والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ثلاث وثلاثين بعد المائتين والألف، كتبه الجاني

= أجمعين، والشيخ محمد في فروع الأحكام الاجتهادية على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، غير أنه لا يتعصب له، ولا يُقدم قوله على قولٍ يعضده الدليل، وفي باب أسماء الله وصفاته ونعوت جلاله على ما كان عليه السلف الصالح؛ كالإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السلف؛ يصف الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله محمد ﷺ، من غير تحريف ولا تكييف، ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل ولا تمثيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

(١) وقال الشيخ عبدالله بن خميس في مقال له عن كتاب الريكي، بأنه «مجموعة من التخيلات». انظر: «جهاد قلم» (ص ٣٥ - ٤٤).

(٢) (ص ١٨٥ - ٢٠١).

حسن بن جمال بن أحمد الريكي»[١].

فلا يُعلم هل هذا الكاتب هو المؤلف أم أنه ناسخ له كعادة النساخ يذيلون ما يخطونه بأسمائهم؟

وقد حُقق الكتاب مرتين، أولاهما من قبل الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة، الأستاذ بكلية الآداب بالجامعة الأردنية، وقد طُبع في مطابع دار الثقافة ببيروت عام ١٩٦٧م.

والأخرى من قبل الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ رحمه الله، وقد طبعته دارة الملك عبدالعزيز في الرياض عام ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

أما أبو حاكمة فلم يذكر شيئًا عن شخصية مؤلفه، ولعله لم يظهر له ما يدل عليه؛ فآثر العدول عنه والاشتغال في الكتاب، إذا هو بيت القصيد.

وأما المحقق الثاني الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف، فكثيرًا ما يردد جملة: «المؤلف النكرة».

وقد جاء في مقدمة تحقيقه النص التالي:

«وبعدُ؛ فهذا كتاب (لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب) ألفه رجل مجهول، حوالي سنة ١٢٣٣هـ، وجاء في آخره ما يفيد أنه بخط شخص يُدعى حسن بن جمال بن أحمد الريكي. ومن الجائز أن يكون هذا الكاتب هو المؤلف، وعلى الفرض فهو نكرة مجهول»[٢].

---

(١) «لمع الشهاب»؛ تحقيق: أحمد أبوحاكمة، (ص ١٩٩).

(٢) «لمع الشهاب»؛ تحقيق: الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف، (ص: هـ).

أما الشيخ حمد الجاسر؛ فيرى أن حسن جمال الريكي هو المؤلف لهذا الكتاب.

يقول: «وهو كتاب أُلف حوالي سنة **١٢٣٣**هـ، كتبه شخص يدعى حسن بن جمال بن أحمد الريكي، نسبة إلى ريك أو ريق أو ريج بالجيم»، كما يرى أنه ألفه استجابة لرغبة أحد موظفي الإنجليز في الخليج، ويُعلل ذلك بأن الكتاب يحوي ثناء على الإنجليز في الخليج، ووصفًا لأعدائهم من العرب في الشارقة وغيرها بأوصاف كان موظفو الإنجليز في ذلك العهد يطلقونها عليهم، وهي غير صحيحة»[(١)].

والكتاب لا يتحدث عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب فقط كما جاء في عنوانه، وإنما تناول فيه مؤلفه بعضًا من أحوال الدولة السعودية الأولى وحروبها، وذكر طرفًا من حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب أكثرها مخالف للصواب.

كما تناول الكتاب أيضًا حدود نجد، وقبائلها، وطباع أهلها، ومعاشهم، وتحدث عن الحجاز واليمن، وأعرابهم وأنسابهم، وعن بلدان الخليج العربي، وقبائلها.

فالكتاب في جملته عبارة عن تاريخ للجزيرة العربية وأهلها، لا عن سيرة الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

والذي يعنينا في هذا الكتاب ما أورده صاحبه في آخره من شُبه وافتراءات على الشيخ محمد، فقد جاء في خاتمته مجموعة من الانتقادات

---

(١) مجلة العرب، ج١٠، ١٣٩٠هـ، ص ٩٤٠ .

زعم فيها أن الشيخ محمدًا قد ابتدعها، وخالف فيها علماء المسلمين، وقد قسّم هذه الانتقادات إلى قسمين:

القسم الأول: يتعلق بأصول العقيدة طرح فيه ثمان مسائل، وأخذ يناقشها مسألة مسألة.

وكان كلامه في كل مسألة عبارة عن مغالطات، تنم عن عدم معرفته بأصول الدين الإسلامي، وكلام أصحاب هذه الصناعة من السلف والخلف، ووهمه فيها ظاهر جلي.

وقد وُفق الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ. محقق الكتاب في الرد على هذه المسائل.

أما القسم الثاني من هذه الانتقادات: فزعم المؤلف لهذا الكتاب أنها تتعلق بالفروع التي مشى عليها الشيخ محمد بن عبدالوهاب على غير مذهب الإمام أحمد ابن حنبل، وقد جعل هذا القسم في أربع مسائل.

ومع أن الشيخ عبدالرحمن قد علق على أكثر هذه المسائل، ورد عليها ضمن تحقيق الكتاب، إلا أننا نشير إليها هنا بشيء من التفصيل؛ إتمامًا للفائدة؛ لئلا يغتر بها من يطلع عليها؛ لأن هذا الكتاب ينقل عنه من لا يعرف حقيقة الدعوة السلفية، ظنًا منه أن ما ذكر فيه هو الصواب، وهو خطأ محض، وكذب ظاهر.

فيقول في المسألة الأولى: ومما أوجبه محمد بن عبدالوهاب على الناس عينًا الصلاة جماعة، ولم ينقل هذا عن مذهب الإمام أحمد، ولا غيره.

ومما أفتى به تحريم التتن ووضع له حدًا في الشرع من ضرب قدر أربعين

سوطًا أو أقل أو حلق لحيته أو سب حسب ما يقتضي رأي القاضي من أحد هذه الثلاثة.

والجواب على ذلك نقول:

أما وجوب صلاة الجماعة فلم تكن رأيًا خاصًا للشيخ محمد بن عبدالوهاب . ، بل هو رأي جمهور أهل العلم، حتى ذهب بعضهم إلى أن الجماعة شرط في صحة الصلاة مع القدرة، وقد اعتمدوا في هذا على نصوص صريحة من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ الآية. [سورة النساء، ١٠٢].

فإذا كان المسلمون مأمورين بإقامة صلاة الجماعة وهم في أشد الخوف بمواجهة عدوهم؛ فإن إقامتها في حال الأمن والاستقرار من باب أولى، فهي من آكد الواجبات وأجل الطاعات.

وقال الحافظ ابن كثير . : «وما أحسن ما استدل به من ذهب إلى وجوب الجماعة في هذه الآية، حيث اغتُفرت أفعال كثيرة لأجل الجماعة، فلولا أنها واجبة لما ساغ ذلك . .»(١).

ويقول الرسول ﷺ: «**والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيُحتطب، ثم آمر بالصلاة فيُؤذَّن لها، ثم آمر رجلًا فيؤم الناس، ثم أُخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة فأحرِّق عليهم بيوتهم بالنار**»(٢).

وقد جاء إلى رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم، وكان رجلًا أعمى فقال: يا

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٥٤٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٦٤٤).

رسول الله، أنا ضريرٌ، شاسعُ الدار، ولي قائد لا يلائمني، فهل تجد لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ فرخص له، فلما ولّى دعاه فقال: «**هل تسمع النداء بالصلاة؟ قال: نعم، قال: فأجب، وفي لفظ: فإني لا أجد لك رخصة**»(١).

وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل يقوم الليل ويصوم النهار، ولا يحضر الجماعة، فقال: «**هو في النار**»(٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «من تأمل الكتاب والسنة وما كان عليه السلف حق التأمل، علم أن فعلها في المسجد فرضُ عين إلا لعذر»(٣).

فهذه الأدلة الصحيحة صريحة في وجوب صلاة الجماعة، وأنها من أعظم شعائر الإسلام الظاهرة، فهل كان رأيًا انفرد به الشيخ محمد بن عبدالوهاب؟ أم هو معتقد سلف الأمة الإسلامية وخلفها؟

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وصلاة الجماعة اتفق العلماء على أنها من أوكد العبادات، وأجل الطاعات، وأعظم شعائر الإسلام»(٤).

وأما قول المعترض: ولم ينقل هذا عن مذهب الإمام أحمد ولا غيره.

فهذا محض افتراء، فقد نقل الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني علامة اليمن الخلاف في هذه المسألة، فقال رحمه الله: «وإلى أنها فرضُ عين ذهب

---

(١) أخرجه مسلم (٦٥٣).

(٢) تنبيه الغافلين؛ للسمرقندي (ص ١٠٢).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣/ ٢٢٥).

(٤) المرجع السابق (٢٣/ ٢٢).

عطاء والأوزاعي، وأحمد، وأبوثور، وابن خزيمة و. . و. . . إلخ»[(١)].

وقد عقد الإمام البخاري ـ لها بابًا في صحيحه، فقال: «باب وجوب صلاة الجماعة»[(٢)].

وسئل أحد أئمة الدعوة السلفية عن وجوبها فأجاب: «اختلف العلماء في وجوبها. . . والمشهور عن أحمد وغيره من فقهاء الحديث أنها واجبة على الرجال المكلفين حضرًا وسفرا»[(٣)].

فمن هذه النصوص الصريحة الصحيحة يظهر أن وجوب صلاة الجماعة للصلوات الخمس دليله الكتاب والسنة والآثار المروية عن كبار الأئمة، وعمل المسلمين إلى اليوم، لاكما توهمه هذا المعترض.

ولو بسطنا القول في هذه الشعيرة الظاهرة من شعائر الإسلام، وجمعنا كل ما قيل فيها وما ورد في فضلها لاستغرق ذلك وقتًا، وضم سِفرًا كبيرًا.

وأما المسألة الثانية، وهي:

قوله: «ومما أفتى به تحريم التتن، ووضع له حدًا في الشرع من ضرب قدر أربعين سوطًا. . إلخ:

فالجواب أنه لم يُنقل عن الشيخ محمد ـ فتوى في حكم شرب الدخان (التتن) على التفصيل الذي ذكره هذا المعترض، بل حينما بلغه أن أناسًا من أعداء الإسلام يذكرون عنه أنه يُكفر بالذنوب؛ أجاب رحمه الله بما نصه: «يذكر

---

(١) سبل السلام (٢/ ١٩).

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٦٦).

(٣) الدرر السنية (٤/ ١٩٠).

لنا من أعداء الإسلام من يذكر أنّا نكفر بالذنوب؛ مثل شرب التتن، وشرب الخمر، والزنا، وغير ذلك من كبائر الذنوب، فنبرأ إلى الله من هذه المقالة»[١].

فنفى رَحِمَهُ اللَّهُ التكفير بسبب هذه الذنوب.

أما شرب التتن (الدخان) فهو عادة خبيثة، وفعلة رذيلة ومضاره الصحية والمالية معلومة يعترف بها شاربه.

والشارع نهى عنه كل ما فيه ضرر على الأبدان والأموال، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾.

والتتن ضرره على الأجسام ظاهر، فقد أكد الثقات من الأطباء أن شربه يورث الإصابة بالتدرن الرئوي، والأمراض الصدرية.

وأما ضرره على الأموال؛ فهو صرف لها بدون فائدة ولا منفعة، فهو تبذير وإسراف، وهذا منهي عنه، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾.

وهو أيضًا مُفتر للأجسام وقد نهى الرسول ﷺ عن كل مُفتر، فقد روى الإمام أحمد. عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومُفتر»[٢].

فلو سألتَ شاربه هل هو من الطيبات أو من الخبائث؟ فحينما يصدقك يقول: إنه من الخبائث، والخبائث محرمة بنص القرآن، قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ﴾.

وبناءً على هذه الأدلة تناوله العلماء المتأخرين بالبحث والمناقشة؛ لكونه

---

(١) المرجع السابق (٨/ ٢٠٧).

(٢) أخرجه: الإمام أحمد في المسند (٢٦٦٧٦) وأبو داود (٣٦٨٦)، وضعفه الألباني.

لم يُعرف في بلاد الغرب إلا خلال القرن السادس عشر الميلادي، ثم جعل ينتشر وينتقل حتى وصل إلى بلاد الشرق.

وشرب الدخان بدعة سيئة صح تحريمه من أربعة أوجه:

١- كونه مضرًا بالصحة، بإخبار الأطباء المعتبرين.

٢- كونه من المخدرات والمُفَترات.

٣- كون رائحته كريهة تؤذي الناس الذين لا يستعملونه.

٤- كونه سرَفًا وتبذيرًا للمال.

يقول الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب: «وبما ذكرنا من كلام رسول الله ﷺ وكلام أهل العلم؛ يتبين لك تحريم التتن الذي كثر في هذا الزمان استعماله»[١].

وللدكتور صالح بن عبدالعزيز المنصور رسالة[٢] تبحث في حكم شرب الدخان، ساق فيها الأدلة وكلام العلماء على تحريمه.

وممن صرح بتحريمه أيضًا مفتي الديار السعودية في وقته، سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ .، وقد ألف فيه رسالة ذكر فيها أقوال العلماء فيه.

هذه آراء علماء الإسلام في حكم شرب الدخان، وهي آراء كلها تتفق على تحريمه، إذًا فما الذي يؤخذ على إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب إذا أفتى بتحريم التتن؟ مع أنه لم يتكلم فيه بشيء سوى ما سبق ذكره.

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٤٥٣).

(٢) عنوانها: «الدخان في نظر الإسلام».

يقول الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ محقق كتاب «لمع الشهاب»: «اجتهدت في أن أقف على كلام لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب في التتن أو مماثله، فلم يتيسر لي الوقوف على كلام للشيخ في ذلك»[(١)].

فما دام أنه لم يصدر من الشيخ محمد. فتوى في التتن، فكيف يضع له حدًا في الشرع، كما يزعم هذا المعترض.

ثم لو فرضنا جدلًا أن الشيخ محمد وضع لشارب الدخان الحد المشار إليه، فإن ضرب شاربه أربعين سوطًا يصح قياسًا على حد شارب الخمر؛ لوجود علة الإسكار والتفتير، إذ لا يوجد نص شرعي في حكم شاربه، لحدوث اكتشافه واستعماله.

أما حلق لحيته كما يدعي هذا المفتري، فإن العقل السليم الخالي من الهوى لا يقبل هذا، إذ كيف ينهى عن عمل محدَث، ويعاقب عليه بمعصية محرّمة بنص كلام رسول الله ﷺ؟

فقد قال ﷺ في الحديث الشريف: «**أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى**»[(٢)].

ثم إن الشرع قد حكم على من اعتدى على لحيته إنسان فأزال شعرها بالكلية، على وجه لا يرجى عوده بالدية كاملة[(٣)].

فلولا مكانتها من الشرع لما حُكم عليه بالدية كاملة، وجعلها في مقابلة

---

(١) لمع الشهاب، تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، (ص ٢١٥).

(٢) رواه مسلم (٢٥٩).

(٣) انظر: «المغني»؛ لابن قدامة (١٢/ ١١٨)، و«الفتاوي السعدية»؛ للشيخ عبدالرحمن السعدي (١/ ١٢٥).

البدن جميعه، فكيف يُعاقب الشيخ محمد من شرب الدخان بحلق لحيته؟! هذا بعيد كل البعد، لكن هذا المفتري يهذى هذيان المحمومين، فلا يدري ماذا يقول.

والمسألة الثالثة: قوله: «وكان يوجب على الناس دفع زكاة أموالهم الباطنة؛ كالنقود ومال التجارة إلى الإمام، أي سلطان المسلمين، وهو يفرقها لمستحقيها، وكان يأمر بالتجسس عما عند الناس من الأموال الباطنة؛ ليأخذ الإمام زكاتها قهرًا منهم، مع أن هذا غير المعهود من مذهب أحمد...» إلخ.

والجواب عن ذلك أن نقول: إن الله أنزل في محكم كتابه قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

فأمر تعالى رسوله ﷺ في هذه الآية الكريمة بأخذ زكاة الأموال من الأغنياء وتوزيعها في مصارفها الثمانية، الذين وضحهم الله بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِۖ﴾.

فدلت الآية الأولى بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ على أن للرسول ﷺ في حياته ولمن جاء بعده من أئمة المسلمين أخذ زكاة الأموال، ولم تُفرق الآية بين الأموال الظاهرة؛ كالحبوب والثمار والمواشي، وبين الأموال الباطنة؛ كالذهب والفضة وعروض التجارة.

ولهذا قال الحافظ ابن كثير - في تفسيره لهذه الآية: «اعتقد بعض مانعي الزكاة من أحياء العرب أن دفع الزكاة إلى الإمام لا يكون، وإنما كان هذا

خاصًا بالرسول ﷺ، ولهذا احتجوا بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وقد ردَّ عليه هذا التأويل، والفهم الفاسد أبوبكر الصديق وسائر الصحابة ﷺ، وقاتلوهم حتى أدوا الزكاة إلى الخليفة، كما كانوا يؤدونها إلى رسول ﷺ، حتى قال الصديق: والله لو منعوني عناقًا - وفي رواية عقالًا - كانوا يؤدونها إلى رسول ﷺ لقاتلتهم على منعه..»[1].

ويروى أن رجلًا جاء إلى الرسول ﷺ فقال: إذا أديتُ الزكاة إلى رسولك فقد برئتُ منها إلى الله ورسوله؟ فقال الرسول ﷺ: «**نعم إذا أديتها إلى رسولي؛ فقد برئتَ إلى الله ورسوله، فلك أجرها وإثمها على مَنْ بدلها**»[2].

إن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ قد فهموا من هذه الأدلة مشروعية دفع الزكاة إلى ولي الأمر؛ ليفرقها على الفقراء وفي مصالح المسلمين، ولم يفرقوا بين الظاهر والباطن.

فقد روى ابن أبي شيبة قال: قلت لابن عمر: إن لي مالًا، فإلى مَنْ أدفع زكاته؟ قال: ادفعها إلى هؤلاء القوم ـ يعني الأمراء ـ. قلت: إذًا يتخذون بها ثيابًا وطيبًا، قال: وإن[3].

وسئل سعد بن أبي وقاص وأبو هريرة ﷺ عن دفع الزكاة إلى السلطان فقالا: ادفعها إلى السلطان، فقال السائل: هذا السلطان يفعل ما ترون، أفأدفع إليه زكاتي؟ قالا: نعم[4].

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٢٤١٧)، وضعفه الألباني في «تخريج مشكلة الفقر» (ص٧١).

(٣) المرجع السابق (٤/ ١٧٥).

(٤) المرجع السابق (٤/ ١٧٤).

إذا عُلم هذا، فلماذا هذا الاعتراض على الشيخ محمد في هذه المسألة، مادامت محل نقاش بين أهل العلم من السلف والخلف؟!

وقد اجتهدتُ في طلب الوقوف على كلام للشيخ محمد بن عبدالوهاب في هذه المسألة، فلم أظفر بشيء فيما اطلعت عليه، إلا أني اطلعت على كلام لابنيه: عبدالله، وحسين.

فقد سئلا: هل للإمام طلب الزكاة من الأموال الباطنة؟ فأجابا -رحمهما الله-: «هذه المسألة اختلف فيها العلماء، فمنهم من يقول: للإمام أخذ الزكاة من الأموال الباطنة كالظاهرة، ويجب دفعها إليه، وهو قول مالك، وقول في مذهب أحمد. . .، واتفقوا -يعني الأئمة الأربعة- على أن للإمام طلب الزكاة من الأموال الظاهرة، والباطنة، وإنما الخلاف في وجوب الدفع إليه، وهل يجزئ عن صاحبها إذا لم يدفعها إليه أو لا؟»[1].

فكيف يدّعي هذا المعترض أن الشيخ ألزم الناس بدفع زكاة أموالهم الباطنة إلى الإمام؟ فلو وُجد لعُرف ودُوّن؛ فإن رسائله، وفتاواه مبذولة ومنتشرة، وقد حوت الكثير من الأمور الفقهية، فلو كان له كلام في هذه القضية لاشتُهر وعُرف، ولكن شيئًا من ذلك لم يكن.

ثم لو فرضنا جدلًا أن الشيخ محمدًا قال ذلك، فإنه لم ينفرد بهذه الفتوى، بل سبقه إليها فحول الصحابة، ومن سار على نهجهم من أهل العلم، وقد قدمنا رواياتهم وما قالوه في هذه المسألة.

أما دعواه بأن الشيخ كان يأمر بالتجسس عما عند الناس من الأموال

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٣٢٤-٣٢٥).

الباطنة؛ ليأخذ الإمام زكاتها قهرًا منهم.

فالجواب أن هذا محض افتراء وكذب على الشيخ محمد، فلم يثبت ذلك بدليل صحيح، ولم يقل به أحدٌ من المؤرخين وأئمة الدعوة، وعلماء نجد الذين وُجدوا بعده، وهم لله الحمد كثر.

والشيخ محمد ـ صاحب مكارم أخلاق، وعفة نفس، وكان يدعو الناس إلى البر والتقوى، ويحث على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وقد جاء النهي الشديد عن التجسس والغيبة، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾.

فلا يُعقل أبدًا أن يفعل الشيخ هذا، مع ورود هذا النهي الشديد.

قال الشاعر[١]:

لا تنه عن خلق، وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم

أما دعوى هذا المعترض بأن أخذ زكاة الأموال الباطنة ودفعها إلى السلطان غير معهود في مذهب الإمام أحمد.

فهذا الكلام غير صحيح أيضًا؛ فإن المشهور في مذهب الإمام أحمد جواز ذلك، قال الشيخ منصور البهوتي ـ في كتابه «شرح منتهى الإرادات»: «لا يختلف أئمة المذهب أن دفعها للإمام جائز، سواء كان عدلًا أم غير عدل، وسواء كانت من الأموال الظاهرة أم الباطنة»[٢].

المسألة الرابعة: قوله: «وقد حكم بتحريم ذبيحة من قال لا إله إلا الله

---

(١) أبو ذؤيب الهذلي.

(٢) شرح منتهى الإرادات (ص ٤١٨).

محمد رسول الله، وأحلها أحمد بن حنبل اكتفاء بظاهر الإسلام. . . إلخ»[١].

فالجواب عن هذا: أن الشيخ محمد ـ لا يحكم بتحريم ذبيحة من قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وعمل بمقتضى هذه الشهادة، أما من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وهو مع هذا مقيمٌ على أعمال الشرك، يدعو أصحاب القبور، ويزور أضرحتهم متبركًا بها، ويطلب منهم قضاء الحاجات، ودفع المضرات؛ كما كان يفعله بعض الناس قبل دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، فهذا الصنف من الناس هم الذين حرّم الشيخ ذبيحتهم؛ لأنهم لم يجردوا التوحيد، ويخلصوا العبادة لله وحده.

والمشهور لدى أهل العلم أن المُذكين ثلاثة أصناف:

صنفٌ اتفق العلماء على صحة تذكيته، وهو من اجتمع فيه خمسة شروط:

الأول: الإسلام، والثاني: الذكورية، والثالث: البلوغ، والرابع: العقل، والخامس: المحافظة على شعائر الإسلام؛ كالصلاة والزكاة والصيام ونحوها.

وصنفٌ اتفق العلماء على عدم صحة ذبيحته؛ وهم المشركون عبدة الأصنام؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ وقوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾.

وصنفٌ اختُلف في جواز ذبيحتهم، وهم أهل الكتاب إذا ذكروا عليها اسم الله.

وقد سئل الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ عن حكم من ذبح للجن، فأجاب:

---

(١) لمع الشهاب، تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف (ص ٢١٦).

«إذا فهمتَ هذا، فهم - أي أهل العلم - صرّحوا أن الذبح للجن ردة تُخرج عن الإسلام، وقالوا الذبيحة حرام ولو سمى عليها، قالوا: لأنه يجتمع فيه مانعان: أحدهما: أنها مما أُهل به لغير الله، والثاني: أنها ذبيحة مرتد لا تحل ذبيحته، وإن ذبحها للأكل وسمى عليها»(١).

كما سُئل الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ - رحمه الله - عن حكم ذبيحة الوثني والمرتد، فأجاب:

«من استدل على ذبيحة الوثني والمرتد بقوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾. فهو من أجهل الناس بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة... - إلى أن قال -: وأما ما ذبحوه تقربًا إلى غير الله؛ فهو حرام، وإن ذُكرت التسمية عليه»(٢).

هذا طرفٌ من أقوال بعض أئمة الدعوة في هذه المسألة، فمن هذا نعرف أن الشيخ محمدًا لم يُحرم ذبيحة من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، عاملًا بمقتضى هذه الشهادة، فلم يدعُ إلا الله، ولم يتوسل إلا بالله، ولم يذبح إلا باسم الله.

أما من توسل بأصحاب القبور، وسألهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وتقرّب إليهم بالذبح والنذر لهم، فهذا الصنف من الناس هم الذين حرّم الشيخ ذبيحتهم، لأنها أُهلت لغير الله، ولم ينفرد بهذا الحكم، بل هو عقيدة أهل السنة والجماعة، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، وغيره من أئمة السلف والخلف».

---

(١) الدرر السنية (٦/ ٤٦٧).

(٢) المرجع السابق (٦/ ٦٨).

ثالثًا: كذب علماء السوء والحسَدة: «افتراءات سليمان بن سحيم»:

وهو أحد كبار المناوئين لدعوة الشيخ إبان ظهورها، فقد كان يخب ويضع في سبيل تشويهها، وتأليب الناس - في الداخل والخارج - عليها، ومن ذلك: رسالته الشهيرة التي كان يبعث بها إلى الآفاق للصد عن الدعوة السلفية، ولو بالأكاذيب، وأوردها هنا كما جاءت في «تاريخ ابن غنام»، مع رد الشيخ محمد عليها:

قال ابن غنام: «ومنها: رسالة أرسلها جوابًا لعبد الله بن سحيم، مطوع من أهل المجمعة، حين سأله عن الكتاب الذي أرسله عدو الله سليمان بن محمد بن سحيم، مطوع أهل الرياض، وكانت رسالة أرسلها إلى أهل البصرة والحسا، يشنع فيها على الشيخ بالكذب والبهتان والزور والباطل الذي ما جرى وما كان، وقصده بذلك الاستنصار بكلامهم على إبطال ما أظهره الشيخ من بيان التوحيد وإخلاص الدعوة لله، وهدم أركان الشرك، وإبطال مناهج الضلال والإفك، ورام هذا أن يرتقي إلى ذلك بأسباب، ويستدعي من كل معاند مكابر جواب، وإلا فالله تعالى بفضله قد أزال اللبس والحجاب، وكشف عن القلوب المظلمات الرَّيْن والاحتجاب، ونصّ رسالة المجاب[1]:

من الفقير إلى الله تعالى سليمان بن محمد بن سحيم، إلى من يصل إليه من علماء المسلمين وخُدَّام شريعة سيد ولد آدم، من الأولين والآخرين،

---

(١) هذا من إنصاف الشيخ ابن غنام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذ يورد رسالة هذا المناوئ للدعوة السلفية، وهي في غالبها مجرد افتراءات لا تستحق الالتفات.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد،

فالذي يحيط به علمكم أنه قد خرج في قُطْرِنَا رجلٌ مبتدعٌ، جاهل، مُضِلٌّ ضالٌّ، من بضاعة العلم والتقوى عاطل، جَرَت منه أمور فضيحة، وأحوال شنيعة، منها شيء شاع وذاع وملأ الأسماع، وشيء لم يَتَعَدَّ أماكننا بعد، فأحببنا نشر ذلك لعلماء المسلمين، وورثة سيد المرسلين، ليصيدوا هذا المبتدع صيد أحرار الصقور، لصغار بغاث الطيور، ويردوا بدعه وضلالاته، وجهله وهفواته، والقصد في ذلك القيام لله ورسوله ونصرة الدين، جعلنا الله وإياكم من الذين يتعاونون على البر والتقوى.

فمن بدعه وضلالته: أنه عمد إلى شهداء أصحاب رسول الله ﷺ الكائنين في الجبيلة؛ زيد بن الخطاب وأصحابه، وهدم قبورهم وبعثرها، لأجل أنهم في حجارة، ولا يقدرون أن يَحْفِرُوا لهم، فطَوَوا على أضرحتهم قدر ذراع ليمنعوا الرائحة والسباع، والدافن لهم خالد وأصحاب رسول الله ﷺ.

وعمد أيضًا إلى مسجد في ذلك وهدمه، وليس داع شرعي في ذلك إلا اتباع الهوى.

ومنها: أنه أحرق «دلائل الخيرات»[1]؛ لأجل قول صاحبها: سيدنا ومولانا.

---

(١) لمحمد بن سليمان الجزولي (ت ٨٧٠ هـ)، فقيه صوفي من أهل سوسة بالمغرب، كتابه هذا عبارة عن «صلوات مبتدعة على النبي ﷺ». انظر لبيان مافيه من انحراف: رسالة: «تنبيهات على ما في دلائل الخيرات من شطحات»؛ لأحمد السلمي، ضمن كتابه «ثلاث رسائل في الدفاع عن العقيدة» (ص ٢٧٧ - ٣٣٤٥)، وذكر العلماء الذين ردوا على كتابه.

وأحرق أيضًا «روض الرياحين»[١]، وقال: هذا روض الشياطين.

ومنها: أنه صحّ عنه أنه يقول: لو أقدر على حجرة الرسول هدمتها، ولو أقدر على البيت الشريف أخذت ميزابه وجعلت بدله ميزاب خشب. أما سمع قوله تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾!

ومنها: أنه ثبت أنه يقول: الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء. وتصديق ذلك أنه بعث إليَّ كتابًا يقول فيه: أَقِرُّوا أنكم قَبْلِي جُهَّال ضُلَّال.

ومن أعظمها: أن من لم يوافقه في كل ما قال، ويشهد أن ذلك حق، يقطع بكفره، ومن وافقه وصدَّقه في كل ما قال قال: أنت موحِّد. ولو كان فاسقًا محضًا أو مَكَّاسًا، وبهذا أظهَرَ أنه يدعو إلى توحيد نفسه لا إلى توحيد الله.

ومنها: أنه بعث إلى بلداننا كتابًا مع بعض دعاته، بخط يده، وحلف فيه بالله أن عِلْمَهُ هذا لم يعرفه مشايخه الذين ينتسب إلى أخذ العلم منهم، في زعمه، وإلا فليس له مشايخ، ولا عرفه أبوه، ولا أهل العارض. فيا عجبًا إذا لم يتعلمه من المشايخ، ولا عرفه أبوه، ولا أهل قطره، فمن أين علمه! وعمن أخذه! هل أوحي إليه، أو رآه منامًا، أو علمه به الشيطان! وحَلِفُهُ هذا أشرَفَ عليه جميع أهل العارض.

ومنها: أنه يقطع بتكفير ابن الفارض وابن عربي.

---

(١) «روض الرياحين في حكايات الصالحين»؛ للصوفي اليمني عبدالله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ). حشا كتابه بالخرافات والغلو. انظر: «كتب حذر منها العلماء»؛ للشيخ مشهور سلمان (٢/ ١٩٨).

ومنها: أنه قاطع بكفر سادة عندنا من آل الرسول؛ لأجل أنهم يأخذون النذر، ومن لم يشهد بكفرهم فهو كافر عنده.

ومنها: أنه ثبت عنه لما قيل له: اختلاف الأئمة رحمة. قال: اختلافهم نقمة.

ومنها: أنه يقطع بفساد الوقف، ويكذِّب المرويَّ عن رسول الله ﷺ وأصحابه أنهم وقفوا.

ومنها: إبطال الجعالة على الحج.

ومنها: أنه ترك تمجيد السلطان في الخطبة، وقال: السلطان فاسق، لا يجوز تمجيده.

ومنها: أنه قال: الصلاة على رسول الله ﷺ يوم الجمعة وليلتها، وقال: هي بدعة وضلالة تَهْوِي بصاحبها إلى النار.

ومنها: أنه يقول: الذي يأخذه القضاة قديمًا وحديثًا، إذا قَضَوا بالحق بين الخصمين، ولم يكن بيت مال لهم ونفقة، أن ذلك رشوة. ومن هذا القول، بخلاف المنصوص عن جميع الأمة، أن الرشوة ما أُخِذَ لإبطال حق أو لإحقاق باطل، وأن للقاضي أن يقول للخصمين: لا أقضي بينكما إلا بجُعْل.

ومنها: أنه يقطع بكفر الذي يذبح الذبيحة ويسمي عليها ويجعلها لله تعالى، ويدخل مع ذلك دفع شر الجن، ويقول: ذلك كفر، واللحم حرام. فالذي ذكره العلماء في ذلك أنه منهي عنه فقط، وذكره في حاشية «المنتهى».

فبَيِّنُوا، رحمكم الله، ذلك للعوام المساكين الذي لَبَّسَ عليهم وأبطَلَ

عليهم الاعتقاد الصحيح، فإن رأيتم أن ذلك صواب فبيِّنُوه لنا، ونرجع إلى قوله، وإن رأيتموه خطأً فاردَعُوه وازجُرُوه، وبيِّنُوا للناس خطأه؛ فقد افتَتَنَ بسببه ناس كثير من أهل قطرنا، فتداركوا رحمكم الله الأمر قبل أن يرسخ في النفوس، فإن الجواب متعيِّنٌ على من وقَف عليه، ممن له معرفة بحكم الله ورسوله؛ لأن ذلك إظهار للحق عند خفائه وإدحاض للباطل. انتهى ما ذكره صاحب الرسالة.

قال الشيخ ابن غنام: وقد يسر الله للشيخ اتصالٌ إليها، والوقوف عليها، وألهَمَه الجواب عنها والتنصُّلَ عن كثير منها، فبَيَّنَ الحق الذي قاله، وبَيَّن الكذب والزور الذي رماه به أهل الجهالة، وهذا نص الرسالة، كتبها:

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الوهاب إلى عبد الله بن سحيم، وبعد:

لَفَانَا مكتوبُك، وما ذكرت فيه من ذكرك وما بلغك، ولا يخفاك أن المسائل التي ذَكَرْتَ أنها بلغتكم في كتاب من «العارض» جملتها أربع وعشرون مسألة، بعضها حق، وبعضها بهتان وكذب، وقبل الكلام فيها لا بد من تقديم أصل. وذلك أن أهل العلم إذا اختلفوا، والجهال إذا تنازعوا، ومثلي ومثلكم إذا اختلفنا في مسألة؛ هل الواجب اتِّبَاع أمر الله ورسوله وأهل العلم، أو الواجب اتِّبَاع عادة الزمان الذي أدركنا الناس عليها ولو خالَفَتْ ما ذكره العلماء في جميع كتبهم؟

وإنما ذكرتُ هذا، ولو كان واضحًا، لأن بعض المسائل التي ذَكَرْتَ أنا قلتُها، لكن هي موافقة لما ذكره العلماء في كتبهم، الحنابلة وغيرهم، ولكن هي مخالفة لعادة الناس التي نشأوا عليها، فأنكَرَها عليَّ مَن أنكَرَها لأجل

مخالفة العادة، وإلا فقد رَأَوا تلك في كتبهم عيانًا، وأقروا بها، وشهدوا أن كلامي هو الحق، لكن أصابهم ما أصاب الذين قال الله فيهم: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ الآية، وهذا هو ما نحن فيه بعينه، فإن الذي راسلكم هو عدو الله ابن سحيم، وقد بَيَّنْتُ ذلك له فأَقَرَّ به، وعندنا كتب يده في رسائل متعددة أن هذا هو الحق، وأقام على ذلك سنين، لكن أنكر آخر الأمر لأسباب، أعظمها البغي أن يُنزل الله من فضله على من يشاء من عباده، وذلك أن العامة قالوا له ولأمثاله: إذا كان هذا هو الحق فلأي شيء لم تَنْهَوْنَا عن عبادة شمسان وأمثاله، فتَعَذَّرُوا أنكم ما سألتمونا. قالوا: وإن لم نسألكم كيف نُشرك بالله عندكم ولا تنصحونا! وظنوا أن يأتيهم في هذا غضاضة، وأن فيه شرفًا لغيره. وأيضًا لما أنكرنا عليهم أكل السحت والرِّشَا، إلى غير ذلك من الأمور، فقام يدخل عندكم وعند غيركم بالبهتان، والله ناصر دينه ولو كره المشركون.

وأنت لا تستهوِنْ مخالفة العادة على العلماء فضلًا عن العوام، وأنا أضرب لك مثلًا بمسألة واحدة، وهي مسألة الاستجمار ثلاثًا فصاعدًا، من غير عظم ولا روث، وهو كافٍ مع وجود الماء عند الأئمة الأربعة وغيرهم، وهو إجماع الأمة لا خلاف في ذلك، ومع هذا لو يفعله أحد لصار هذا عند الناس أمرًا عظيمًا، ولَنَهَوْا عن الصلاة خلفه وبدَّعُوه، مع إقرارهم بذلك، ولكن لأجل العادة.

إذا تبين هذا؛ فالمسائل التي شنع بها منها ما هو من البهتان الظاهر، وهي **قوله** إني مبطل كتب المذاهب، **وقوله** إني أقول إن الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء، **وقوله** إني أدعي الاجتهاد، **وقوله** إني خارج عن

التقليد، **وقوله** إني أقول إن اختلاف العلماء نقمة، **وقوله** إني أكفر من توسل بالصالحين، **وقوله** إني أكفر البوصيري لقوله «يا أكرم الخلق»، **وقوله** إني أقول: لو أقدر على هدم حجرة الرسول لهدمتها، ولو أقدر على الكعبة لأخذت ميزابها وجعلت لها ميزابًا من خشب، **وقوله** إني أنكر زيارة قبر النبي ﷺ، **وقوله** إني أنكر زيارة قبر النبي ﷺ، **وقوله** إني أنكر زيارة قبر الوالدين وغيرهم، وإني أكفر من يحلف بغير الله.

فهذه اثنتا عشرة مسألة، جوابي فيها أن أقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ ولكن قَبْلَه مَن بَهتَ النبيَّ محمدًا ﷺ أنه يسب عيسى بن مريم ويسب الصالحين! تشابهت قلوبهم، وبَهتُوه بأنه يزعم أن الملائكة وعيسى وعُزَير في النار، فأنزل الله في ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ الآية.

وأما المسائل الأخر وهي: **أني أقول**: لا يتم إسلام الإنسان حتى يعرف معنى «لا إله إلا الله» **ومنها**: أني أعرِّف من يأتيني بمعناها، **ومنها** أني أقول: الإله هو الذي فيه السر. **ومنها**: تكفير الناذر إذا أراد به التقرب لغير الله وأخذ النذر كذلك، **ومنها**: أن الذبح للجن كفر، والذبيحة حرام، ولو سمّى الله عليها إذا ذبحها للجن.

فهذه خمس مسائل كلها حق، وأنا قائلها، ونبدأ بالكلام عليها لأنها أم المسائل، وقبل ذلك ذكر معنى «لا إله إلا الله»، فنقول:

التوحيد نوعان: توحيد الربوبية، وهو أن الله سبحانه متفرد بالخلق والتدبير عن الملائكة والأنبياء وغيرهم، وهذا حق لا بد منه، لكن لا يُدْخِل الرجلَ في الإسلام لأن أكثر الناس مُقِرُّون به، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَن

﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، وأن الذي يُدْخِل الرجلَ في الإسلام هو توحيد الألوهية، وهو ألا يُعْبَد إلا الله، لا مَلَكٌ مُقرَّب ولا نبيٌّ مُرْسَل، وذلك أن النبي ﷺ بُعِثَ وأهل الجاهلية يعبدون أشياء مع الله؛ فمنهم من يدعو الأصنام، ومنهم من يدعو عيسى، ومنهم من يدعو الملائكة، فنهاهم عن هذا، وأخبرهم أن الله أرسله لِيُوَحَّدَ ولا يُدْعَى أحدٌ من دونه، لا الملائكة ولا الأنبياء، فمن تبعه ووحَّد اللهَ فهو الذي شهد أن لا إله إلا الله، ومن عصاه ودعا عيسى والملائكة، واستنصرهم والتجأ إليهم، فهو الذي جحد «لا إله إلا الله» مع إقراره أنه لا يَخْلُقُ ولا يَرْزُقُ إلا الله.

وهذه جملة لها بسط طويل، لكن الحاصل أن هذا مجمع عليه بين العلماء، ولما جرى في هذه الأمة ما أخبر نبيها ﷺ حيث قال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كان قبلكم حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه**»[1] وكان مَن قبلَهم كما ذكر الله عنهم ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فصار ناس من الضالِّين يَدْعُون أناسًا من الصالحين في الشدة والرخاء، مثل عبد القادر الجيلاني وأحمد البدوي وعدي بن مسافر، وأمثالهم من أهل العبادة والصلاح، فأنكر عليهم أهل العلم غاية الإنكار، وزجروهم عن ذلك وحذروهم غاية التحذير والإنذار، من جميع المذاهب الأربعة في سائر الأقطار والأمصار، فلم يحصل منهم انزجار، بل استمروا على ذلك غاية الاستمرار، وأما الصالحون الذين يكرهون ذلك فحاشاهم من ذلك، وبيّن أهل العلم أن أمثال هذا هو الشرك الأكبر.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦) ومسلم (٢٦٦٩).

وأنت ذَكَرْتَ في كتابك: ما تقول يا أخي ما لنا واللهِ دليلٌ إلا من كلام أهل العلم. وأنا أقول كلام أهل العلم، رضي الله عنهم، وأنا أنقله لك، وأنبهك عليه، فتفكر فيه، وقم لله ساعةً ناظرًا ومناظرًا، مع نفسك ومع غيرك، فإن عَرَفْتَ أن الصواب معي، وأن دين الإسلام اليوم من أغرب الأشياء، أعني دين الإسلام الصِّرْفَ، الذي لا يُمْزَج بالشرك والبدع، وأما الإسلام الذي ضده الكفر، فلا شك أن أمة محمد ﷺ آخر الأمم، وعليها تقوم الساعة، فإن فَهِمْتَ أن كلامي هو الحق فاعمل لنفسك، واعلم أن الأمر عظيم، والخطب جسيم، فإن أشكَلَ عليك شيء فسَفَرُكَ إلى المغرب في طلبه غير كثير.

واعتبر لنفسك، حيث كَتَبْتَ لي فيما مضى أن هذا هو الحق الذي لا شك فيه، لكن لا نقدر على تغييرٍ، وتكلمت بكلام حسن، فلما غربلك الله بولد المويس، ولبّس عليك، وكتب لأهل الوشم يستهزئ بالتوحيد، ويزعم أنه بدعة، وأنه خرج من خراسان، ويسب دين الله ورسوله، لم تفطن لجهله وعظم ذنبه، وظننت أن كلامي فيه من باب الانتصار للنفس، وكلامي هذا لا يغيرك، فإن مرادي تفهم أن الخطب جسيم، وأن أكابر أهل العلم يتعلمون هذا ويغلطون فيه، فضلًا عنا وعن أمثالنا، فلعله إن أشكل عليك تواجهني، هذا إن عَرَفْتَ أنه حق. وإن كنتُ إذا نقلتُ لك عبارات العلماء عَرَفْتَ أني لم أفهم معناها، وأن الذي نقلتُ لك كلامهم أخطئوا، وأنهم خالفهم أحد من أهل العلم، فنبِّهني على الحق، وأرجع إليه إن شاء الله تعالى، فنقول:

قال الشيخ تقي الدين: وقد غَلِطَ في مسمى التوحيد طوائف من أهل النظر ومن أهل العبادة حتى قلبوا حقيقته؛ فطائفة ظنت أن التوحيد هو نفي

الصفات، وطائفة ظنوا أنه الإقرار بتوحيد الربوبية، ومنهم من أطال في تقرير هذا الموضع، وظن أنه بذلك قرر الوحدانية، وأن الألوهية هي القدرة على الاختراع ونحو ذلك، ولم يعلم أن مشركي العرب كانوا مُقِرِّين بهذا التوحيد، قال الله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الآيات، وهذا حق، لكن لا يَخْلُصُ به عن الإشراك بالله الذي لا يغفره الله، بل لابد أن يُخْلِصَ الدين لله، فلا يَعبدَ إلا الله، فيكون دينه لله، والإله هو المَأْلُوهُ الذي تَأْلَهُهُ القلوب(١). وأطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام.

وقال أيضًا في «الرسالة السنية» التي أرسلها إلى طائفة من أهل العبادة ينتسبون إلى بعض الصالحين ويَغْلُون فيه، فذكر حديث الخوارج ثم قال:

فإذا كان في زمن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، ممن ينتسب إلى الإسلام، مَن مَرَقَ مع عبادته العظيمة، فَلْيُعْلَمْ أن المنتسب إلى الإسلام قد يَمْرُقُ من الدين، وذلك بأمورٍ:

منها الغلو الذي ذمه الله، مثل الغلو في عدي بن مسافر أو غيره، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح ونحوه، فكل مَن غَلَا في نبي أو صحابي أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثني. أو: أنا في حسبك. ونحو هذا، فهذا كافر يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله سبحانه إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب لِيُعْبَدَ ولا يُدْعَى معه إله آخر، والذين يدعون مع الله آلهة أخرى، مثل الشمس والقمر والصالحين والتماثيل المصورة على صورهم، لم يكونوا يعتقدون

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٤١ - ٤٣).

أنها تُنْزِل المطر أو تُنْبِت النبات، وإنما كانوا يعبدون الملائكة والصالحين ويقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ فبعث الله الرسل وأنزل الكتب تَنْهَى أن يُدْعَى أحدٌ من دونه، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة[(١)]. وأطال الكلام رَحِمَهُ اللهُ، فتأمل كلامه في أهل عصره من أهل النظر الذين يدَّعون العلم، ومن أهل العبادة الذين يدَّعُون الصلاح.

وقال في «الإقناع» في باب حكم المرتد، في أوله:

فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته أو وحدانيته... إلى أن قال: أو استهزأ بالله أو رسله. قال الشيخ: أو كان مبغضًا لرسوله، أو لِمَا جاء به اتفاقًا، أو جعَل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم - كَفَرَ إجماعًا... إلى أن قال: أو أنكَرَ الشهادتين أو إحداهما[(٢)].

فتأمل هذا الكلام بشَرَاشِرِ قلبك، وتأمل؛ هل قالوا هذا في أشياء وُجِدَت في زمانهم واشتد نكيرهم على أهلها، أو قالوها ولم تقع؟ وتأمل الفرق بين جحد الربوبية والوحدانية والبغض لما جاء به الرسول.

وقال أيضًا في أثناء الباب: ومن اعتقد أنَّ لأحدٍ طريقًا إلى الله غير متابعة محمد ﷺ أوْ لا يجب عليه اتباعُهُ، أو أن لغيره خروجًا عن اتباعه، أو قال: أنا محتاج إليه في علم الظاهر دون علم الباطن. أو: في علم الشريعة دون علم الحقيقة. أو قال: إن من العلماء مَن يَسَعُهُ الخروج عن شريعته كما وسع الخَضِرَ الخروجُ عن شريعة موسى. كفر في هذا كله[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٣ - ٣٩٦).

(٢) الإقناع (٤/ ٢٩٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٣، ٢٧/ ٥٩).

ولو تعرف من قال هذا الكلام فيه وجزم بكفرهم، وعَلِمْتَ ما هم عليه من الزهد والعبادة، وأنهم عند أكثر أهل زماننا من أعظم الأولياء، لقضيت العجب.

وقال أيضًا في الباب:

ومن سبَّ الصحابة، واقترَن بِسَبِّهِ دعوى أن عليًّا إلهٌ أو نبيٌّ، أو أن جبريل غَلِطَ، فلا شك في كفر هذا، بل لا شك في كفر مَن توقف في تكفيره[1].

فتأمل هذا، إذا كان كلامه هذا في عليٍّ، فكيف بمَن ادَّعَى أن ابن عربي أو عبد القادر إلهٌ! وتأمل كلام الشيخ في معنى الإله الذي تَأْلَهُهُ القلوب.

واعلم أن المشركين في زماننا قد زادوا على الكفار في زمن النبي ﷺ بأنهم يَدْعُون الأولياء والصالحين في الرخاء والشدة، ويطلبون منهم تفريج الكربات وقضاء الحاجات، مع كونهم يَدْعُون الملائكة والصالحين، ويريدون شفاعتهم والتقرب لهم، وإلا فهم مُقِرُّون بأن الأمر لله، فهم لا يدعونهم إلا في الرخاء، فإذا جاءتهم الشدائد أخلصوا لله، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْۚ﴾ الآية.

وقال أيضًا في «الإقناع» في الباب:

ويحرم تعلم السحر وتعليمه وفِعْلُهُ، وهو عُقَد ورُقًى وكلام يتكلم به أو يكتبه، أو يعمل شيئًا يؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله، ومنه ما يقتل، ومنه ما يُمْرِض، ومنه ما يأخذ الرجلَ عن امرأته فيَمْنَعُهُ وطأها، ومنه ما يبغِّض أحدهما للآخر، ويحبِّب بين اثنين، ويَكْفُرُ بتعلُّمِهِ وفِعْلِهِ، سواء

---

(١) الإقناع (٤/ ٢٩٩).

اعتقد تحريمه أو إباحته[١].

فتأمل هذا الكلام، ثم تأمل ما جرى في الناس، خصوصًا الصرف والعطف، تعرف أن الكفر ليس ببعيد، وعليك بتأمل هذا الباب في «الإقناع» وشرحه تأملًا جيدًا، وقِفْ عند المواضع المشكلة، وذاكر فيها كما تفعل في باب الوقف والإجارة؛ يتبين لك إن شاء الله أمر عظيم.

وأما الحنفية؛ فقال الشيخ قاسم في «شرح درر البحار»:

النذر الذي يقع من أكثر العوام، وهو أن يأتي إلى قبر بعض الصلحاء قائلًا: يا سيدي فلان إن رُدَّ غائبي، أو عوفي مريضي، أو قُضِيَت حاجتي فلك كذا وكذا. باطل إجماعًا؛ لوجوه؛ منها أن النذر للمخلوق لا يجوز، ومنها ظن أن الميت يتصرف في الأمر، واعتقاد هذا كفر[٢]. إلى أن قال: إذا عُرِفَ هذا، فما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها، ويُنْقَل إلى ضرائح الأولياء، فحرام بإجماع المسلمين، وقد ابتُلِيَ الناس، لاسيما في مولد أحمد البدوي[٣].

فتأمل قول صاحب «النهر» مع أنه بمصر ومقر العلماء، كيف شاع بين أهل مصر ما لا قدرة للعلماء على دفعه! فتأمل قوله: «من أكثر العوام» أتظن أن الزمان صلح بعده!

وأما المالكية؛ فقال الطرطوشي في كتاب «الحوادث والبدع»:

---

(١) الإقناع (٤/ ٣٠٧).

(٢) البحر الرائق (٢/ ٣٢٠ - ٣٢١).

(٣) حاشية ابن عابدين (٢/ ٣٣٩ - ٤٤٠).

روى البخاري[1] عن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حُنَين، ونحن حَدِيثُو عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكُفُون حولها، ويَنُوطُون بها أسلحتهم، يقال لها «ذات أنواط» فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. فقال: «**الله أكبر، هذا كما قال بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَن كان قبلكم**»[2] فانظروا، رحمكم الله، أينما وجدتم سدرة يقصدها الناس وينوطون بها الخِرَقَ فهي ذات أنواط، فاقطعوها.

وقال ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبى للغرباء؛ الذين يُصْلِحُون إذا فسد الناس**»[3] ومعنى هذا أن الله لما جاء بالإسلام، فكان الرجل إذا أسلم في قبيلته غريبًا مستخفيًا بإسلامه قد جفاه العشيرة، فهو بينهم ذليل خائف، ثم يعود غريبًا لكثرة الأهواء المضلة والمذاهب المختلفة، حتى يبقى أهل الحق غرباء في الناس لقلتهم وخوفهم على أنفسهم.

وروى البخاري عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: والله، ما أعرف فيهم من أمر محمد إلا أنهم يُصَلُّون جميعًا[4]. وذلك أنه أنكر أكثر أفعال أهل عصره.

---

(١) لم يروه البخاري، وهي في (مختصر الحوادث والبدع ص ١٨): (روى أحمد).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٨٠) والإمام أحمد (٥/ ٢١٨) وصححه الشيخ الألباني (ظلال الجنة ٧٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٣٠) وضعفه الشيخ الألباني (ضعيف الجامع ١٤٤١).

(٤) صحيح البخاري (٦٥٠).

وقال الزهري: دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: ما أعرف فيهم شيئًا مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضُيِّعَت[١]. انتهى كلام الطرطوشي[٢].

فليتأمل اللبيب هذه الأحاديث، وفي أي زمان قيلت وفي أي مكان، وهل أنكرها أحد من أهل العلم!

والفوائد فيها كثيرة، ولكن مرادي منها ما وقع من الصحابة، وقول الصادق المصدوق أنه مثل كلام الذين اختارهم الله على العالمين لنبيهم: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا﴾ يا عجبًا إذا جرى هذا من أولئك السادة، كيف يُنكر علينا أن رجلًا من المتأخرين غلط في قوله «يا أكرم الخلق»! كيف تعجبون من كلامي فيه وتظنونه خيرًا وأعلم منهم!

ولكن هذه الأمور لا علم لكم بها، وتظنون أن من وصف شركًا أو كفرًا أنه الكفر الأكبر المخرج عن الملة. ولكن أين كلامك هذا من كتابك الذي أرسَلْتَ إليَّ، قبل أن يغربلك الله بصاحب الشام، وتذكر وتشهد أن هذا هو الحق، وتعتذر أنك لا تقدر على الإنكار! ومرادي أبين لك كلام الطرطوشي ما وقع في زمانه من الشرك بالشجر، مع كونه في زمن القاضي أبي يعلى، أتظن الزمان صلح بعده؟

وأما كلام الشافعية؛ فقال الإمام محدث الشام أبو شامة في كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» وهو في زمن الشارح وابن حمدان:

---

(١) صحيح البخاري (٥٣٠).

(٢) مختصر الحوادث والبدع (ص ١٨ - ١٩).

وقد وقع مِن جماعة مِن النابذين لشريعة الإسلام، المنتمين إلى الفقر، الذي حقيقته الافتقار من الإيمان، من اعتقادهم في مشايخ لهم ضالِّين مُضِلِّين؛ فهم داخلون تحت قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ وبهذه الطرق وأمثالها كان مبادئ ظهور الكفر من عبادة الأصنام وغيرها.

ومن هذا القسم ما قد عمَّ الابتلاء من تزيين الشيطان للعامة تخليقَ الحيطانِ والعُمُدِ، وسَرْجَ مواضع في كل بلد يَحْكِي لهم حاكٍ أنه رأى في منامه أحدًا ممن شُهِرَ بالصلاح، فيفعلون ذلك، ويظنون أنهم يتقربون إلى الله، ثم يجاوزون ذلك إلى أن يَعْظُمَ وَقْعُ تلك الأماكن في قلوبهم، ويرجون الشفاء لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لهم، وهي بين عيون وشجر وحائط وحجر. وفي دمشق، صانها الله من ذلك، مواضع متعددة، كعوينة الحمى والشجرة الملعونة خارج باب النصر، سهل الله قطعها، فما أشبهها بذات أنواط[1]. ثم ذكر كلامًا طويلًا، إلى أن قال: أسأل الله الكريم معافاتِهِ من كل ما يخالف رضاه، ولا يجعلنا ممن أضله فاتخذ إلهه هواه[2].

فتأمل ذكره في هذا النوع أنه نَبْذٌ لشريعة الإسلام، وأنه خروج عن الإيمان، ثم ذكر أنه عمَّ الابتلاء به في الشام، فأنت قل لصاحبكم: هؤلاء العلماء من الأئمة الأربعة ذكروا أن الشرك عم الابتلاء به وغيره، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، وذكروا أن الدين عاد غريبًا، فهو بين اثنتين: إما

---

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث (١/ ٢٥ - ٢٦).

(٢) المرجع السابق.

أن يقول: كل هؤلاء العلماء جاهلون ضالُّون مُضِلُّون خارجون. وإما أن يدَّعي أن زمانه وزمان مشايخه صلح بعد ذلك.

ولا يخفاك أني عثرت على أوراق عند ابن عزاز، فيها إجازات له من عند مشايخه، وشيخ مشايخه رجلٌ يقال له «عبد الغني»(١) ويُثنون عليه في أوراقهم ويسمونه «العارف بالله»، وهذا اشتُهِرَ عنه أنه على دين ابن عربيّ، الذي ذكر العلماء أنه أكفر من فرعون، حتى قال ابن المُقْرِي الشافعي: من شك في كفر طائفة ابن عربي فهو كافر. فإذا كان إمام دين ابن عربي والداعي إليه هو شيخهم، ويثنون عليه أنه العارف بالله، فكيف يكون الأمر! ولكن أعظم من هذا كله ما تقدم عن أبي الدرداء وأنس، وهما بالشام، ذلك الكلام فيه العظيم، واحتج به أهل العلم على أن زمانهم أعظم، فكيف بزماننا!

وقال ابن القيم، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في «الهدي النبوي» في الكلام على حديث وفد الطائف، لما أسلموا وسألوا النبي ﷺ أن يترك لهم اللات؛ لا يهدمها سنة، ولما تكلم ابن القيم على المسائل المأخوذة من القصة قال:

ومنها: أنه لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت، بعد القدرة على هدمها وإبطالها، يومًا واحدًا، فإنها شعائر الشرك والكفر، وهي أعظم المنكرات، فلا يجوز الإقرار عليها مع القدرة البتة. وهكذا حكم المشاهد التي بُنِيَت على القبور التي اتُّخِذَت أوثانًا تُعْبَد من دون الله، والأحجار التي

---

(١) هو الصوفي النقشبندي الشهير: عبدالغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). انظر الرد على انحرافاته في: «تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي»؛ للدكتور محمد أحمد لوح (١/ ٥٤٤ - ٥٤٩).

تُقْصَد للتبرك والنذر والتقبيل، لا يجوز إبقاء شيء منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالته، وكثير منها بمنزلة اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، بل أعظم شركًا عندها وبها، والله المستعان، ولم يكن أحد من أرباب هذه الطواغيت يعتقد أنها تَخْلُق وتَرْزُق، وإنما كانوا يفعلون عندها وبها ما يفعله إخوانهم من المشركين اليوم عند طواغيتهم، فاتبع هؤلاء سَنَنَ مَن قبلهم، وسلكوا سبيلهم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، وسلكوا سبيلهم حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة، وغلب الشرك على أكثر النفوس؛ لغلبة الجهل وخفاء العلم، وصار المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، والسنة بدعة، والبدعة سنة، ونشأ في ذلك الصغير، وهَرِمَ عليه الكبير، وطَمَسَت الأعلام، واشتدت غربة الإسلام، وقلَّ العلماء، وغلب السفهاء، وتفاقم الأمر، واشتد البأس، وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس[(١)]. انتهى كلامه.

وقال أيضًا في الكلام على هذه القصة، لما ذكَر أن النبي ﷺ أَخَذَ مال اللات وصَرَفَه في المصالح:

ومنها: جواز صرف الإمام الأموال التي تصير إلى هذه الطواغيت في الجهاد ومصالح المسلمين، فيجب عليه أن يأخذ أموال هذه الطواغيت التي تُسَاق إليها ويصرفها على الجند والمقاتلة ومصالح الإسلام، كما أخذ النبي ﷺ أموال اللات، وكذا الحكم في وقفها، والوقف عليها باطل، وهو مال ضائع، فيصرف في مصالح المسلمين؛ فإن الوقف لا يصح إلا في قربة وطاعة لله ولرسوله، فلا يصح على مشهد، ولا قبر يُسْرَج عليه، ويُعَظَّم،

---

(١) زاد المعاد (٣/ ٤٤٣).

ويُنْذَر له، ويُعْبَد من دون الله، وهذا مما لا يُخَالِفُ فيه أحدٌ من أئمة الدين ومن اتبع سبيلهم[١]. انتهى كلامه.

فتأمل كلام هذا الرجل، الذي هو من أهل العلم، وهو أيضًا من أهل الشام، كيف صرّح أنه ظهر في زمانه، فيمن يدعي الإسلام في الشام وغيره، عبادةُ القبور والمشاهد والأشجار والأحجار، التي هي أعظم من عبادة اللات والعزى أو مثله، وأن ذلك ظهر ظهورًا عظيمًا، حتى غلب الشرك على أكثر النفوس، وحتى صار الإسلام غريبًا، بل اشتدت غربته! أين هذا من قول صاحبكم لأهل الوشم في كتابه، لما ذكروا له أن في بلدانكم شيئًا من الشرك: يأبى الله أن يكون ذلك في المسلمين! وكلام هؤلاء الأئمة من أهل المذاهب الأربعة أعظم وأعظم وأَطَمُّ مما قال ابن عيدان وصاحبه في أهل زمانهما. أَفَتَرَى هؤلاء العلماء أَتَوا فِرْيَةً عظيمة ومقالة جسيمة!

فهذا ما يسر الله نقله من كلام أهل العلم على سبيل العجلة، فأنت تأمله تأملًا جيدًا، واجعل تأملك لله، مستعيذًا بالله من إتباع الهوى، ولا تفعل فِعْلَكَ أولًا.

ولما ذكرت لك أنك تأمل كلامي وكلامه، فإن كان كلامي صحيحًا لا مجازفة فيه، وأن شامِيَّكم لا يعرف معنى «لا إله إلا الله»، ولا يعرف عقيدة الإمام أحمد وعقيدة الذين ضربوه، فاعرف قدره، فهو بغيره أجهل، واعرف أن الأمر أمرٌ جليلٌ. فإن كان كلامي باطلًا، ونَسَبتُ رجلًا من أهل

---

(١) المرجع السابق.

العلم إلى هذه الأمور العظيمة بالكذب والبهتان، فالأمر أيضًا عظيم، فأَعْرَضْتَ عن ذلك كله، وكَتَبْتَ لي كتابًا في شيء آخر.

فإن كان مرادُكَ اتباعَ الهوى، أعاذنا الله منه، وأنك مع ولد المويس كيف كان، فاترُك الجواب؛ فإن بعض الناس يذكرون عنك أنك صائر معه لأجل شيء من أمور الدنيا. وإن كنتَ مع الحق فلا أَعْذِرُكَ مِن تَأَمُّلِ كلامي هذا وكلامي الأول، وتَعْرِضهُما على كلام أهل العلم، وتُحْرِّرهما تحريرًا جيدًا، ثم تتكلم بالحق.

إذا تقرر هذا؛ فخَمْسُ المسائل التي قدَّمْتُ جوابُها في كلام العلماء، وأضيف إليها مسألة سادسة، وهي إفتائي بكفر شمسان وأولاده ومن شابههم، وسميتهم «طواغيت»، ذلك أنهم يَدْعُون الناسَ إلى عبادتهم من دون الله عبادةً أعظَمَ من عبادة اللات والعزى بأضعاف، وليس في كلامي مجازفة، بل هو الحق؛ لأن عبادة اللات والعزى يَعبُدُونها في الرخاء ويُخْلِصُون لله في الشدة، وعبادة هؤلاء أعظم من عبادتهم إياهم في شدائد البر والبحر، فإن كان اللهُ أوقَعَ في قلبك معرفةَ الحق والانقيادَ له، والكفرَ بالطاغوت والتَّبَرِّيَ ممن خالف هذه الأصول، ولو كان أباك أو أخاك، فاكتب لي وبَشِّرْنِي؛ لأن هذا ليس مثل الخطأ في الفروع، بل ليس الجهل بهذا، فضلًا عن إنكاره، مثل الزنا والسرقة، بل والله، ثم والله، ثم والله، إن الأمر أعظم. وإن وقع في قلبك إشكال فاضرَعْ إلى مُقَلِّبِ القلوب أن يهديك لدينه ودين نبيه.

وأما بقية المسائل فالجواب عنها ممكن إذا خلصنا من شهادة أن لا إله إلا الله، وبيننا وبينكم كلام أهل العلم، لكن العجب من قولك: أنا هادمٌ

قبورَ الصحابة، وعبارة «الإقناع» في الجنائز: يجب هدم القباب التي على القبور؛ لأنها أُسِّسَت على معصية الرسولِ[١]. والنبيُّ ﷺ صحَّ عنه أنه بعث عليًّا لهدم القبور.

ومِثْل صاحب كتابكم لو كتب لكم أن ابن عبد الوهاب ابتدع؛ لأنه أنكر على رجل تزوَّج أخته! فالعجب كيف راج عليكم كلامه فيه!

وأما قولي: إن الإله الذي فيه السر. فمعلوم أن اللغات تختلف؛ فالمعبود عند العرب، والإله الذي يسمونه عوامُّنا «السيد، والشيخ، والذي فيه السر» والعرب الأولون يسمون الألوهية ما يسميه عوامُّنا «السر» لأن السر عندهم هو القدرة على النفع والضر، وكونه يصلح أن يُدْعَى ويُرْجَى ويُخَاف ويُتَوَكَّل عليه، فإذا قال رسول الله ﷺ: «**لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**»[٢] وسُئِل بعض العامة: ما فاتحة الكتاب؟ ما فَسَّرْتَ له إلا بلغة بلده؛ فتارة تقول: هي فاتحة الكتاب. وتارة تقول: هي أم القرآن. وتارة تقول: هي الحمد. وأشباه هذه العبارات التي معناها واحد، ولكن إن كان السر في لغة عوامنا ليس هذا، وأن هذا ليس هو الإله في كلام أهل العلم، فهذا وجه الإنكار، فبَيِّنُوا لنا.

وأما قول ابن سحيم في أول الرسالة: إنه عَمَدَ إلى شهداء أصحاب رسول الله ﷺ الكائنين في الجبيلة؛ زيد بن الخطاب وأصحابه، وهدم قبورهم وبعثرها، لأجل أنهم في حجارة، ولا يقدرون أن يَحْفِرُوا لهم، فطَوَوا على أضرحتهم قدر ذراع ليمنعوا الرائحة والسباع، والدافن لهم

---

(١) الإقناع (١/ ٢٣٣) نقلا عن ابن القيم.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤).

خالد بن الوليد وأصحاب رسول الله ﷺ. وعَمَدَ أيضًا إلى مسجد في ذلك وهدمه. . . إلى آخره.

فهذا الكلام ذَكَرَ فيه ما هو حق وصدق، وذَكَرَ فيه ما هو كذب وزور وبهتان، فالذي حدث من الشيخ رحمه الله، وأتباعه، أنه هدم البناء الذي على القبور، والمسجدَ المجعولَ في المقبرة على القبر الذي يزعمون أنه قبر زيد بن الخطاب رضي الله عنه، وذلك كذب ظاهر؛ فإن قبر زيد، رضي الله عنه، ومن معه من الشهداء لا يُعْرَف أين موضعه، بل المعروف أن الشهداء من أصحاب رسول الله ﷺ قُتِلُوا في أيام مُسَيْلِمَة في هذا الوادي، ولا يُعْرَف أين موضع قبورهم من قبور غيرهم، ولا يُعْرَف قبر زيد مِن قبر غيره، وإنما كَذَبَ ذلك بعضُ الشياطين وقال للناس: هذا قبر زيد. فافتُتِنُوا به، وصاروا يأتون إليه من جميع البلاد بالزيارة، ويجتمع عنده جمع كثير، ويسألونه قضاء الحاجات وتفريج الكربات؛ فلأجل ذلك هَدَم الشيخُ ذلك البناء الذي على قبره، وذلك المسجدَ المبنيَّ على المقبرة، اتباعًا لما أمر الله به ورسوله مِن تسوية القبور، والنهيِ الغليظِ الشديد في بناء المساجد عليها، كما يَعرف ذلك من له أدنى مَلَكَة من المعرفة والعلم.

وقوله: وبعثرها لأجل أنهم في حجارة، ولا يقدرون أن يَحْفِرُوا لهم، فطَوَوا على أضرحتهم قدر ذراع ليمنعوا الرائحة والسباع. فكل هذا كذب وزور، وتشنيع على الشيخ عند الناس بالباطل والفجور، وكلامه هذا تكذبه المشاهدة؛ فإن الموضع الذي فيه تلك القبور موضع سهل لين للحفر، وأهل العُيَيْنَة والجُبَيْلَة، وغيرهما من بلدان العارض، يدفنون موتاهم في تلك المقبرة، وهي أرض سهلة، لا حجارة فيها، والحجارة والوَعْرُ عن

تلك المقبرة شمالًا وجنوبًا، ولكن هذا العدو وأشباهه يرمون هذا الشيخ بالأمور الفظيعة، والأهوال الهائلة الشنيعة، لكي يَنْفِرَ السامعون لذلك عن الدخول في دين الله، وليس ذلك ببدع من الشيطان وحزبه، والحمد لله رب العالمين. آخر الرسالة، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

رابعًا: كذب أهل البدع: «افتراءات أحمد زيني دحلان»:

هذا الصوفي المتوفى عام (١٣٠٤هـ)[١]، ألف رسالة بعنوان «الدرر السنية في الرد على الوهابية»[٢]، شحنها بالافتراءات على دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، ووجد من يتبناها من الحكام المناوئين للدولة السعودية، في فترة مضت. يقول الشيخ رشيد رضا رحمه الله عن سبب انتشار رسالة دحلان: «انشئت أول مطبعة في مكة المكرمة، في زمن هذا الرجل، فطبع رسالته وغيرها من مصنفاته فيها، وكانت توزع بمساعدة أمراء مكة ورجال الدولة على حُجاج الآفاق؛ فعمّ نشرها، وتناقل الناس مفترياته وبهاءَته في كل قُطر، وصدقها العوام، وكثير من الخواص، كما اتخذ المبتدعة والحشوية الخرافيون رواياته ونقولاته الموضوعة، والواهية، والمنكرة، وتحريفه للروايات الصحيحة، حججًا يعتمدون عليها في الرد على دعاة السنة المصلحين»[٣]، وقال الشيخ فوزان السابق عنه: «قال بعض

(١) انظر ترجمته في: «الأعلام» (١/ ١٢٩)، و«حلية البشر» (١/ ١٨١)، و«الأعلام الشرقية» (٢/ ٧٥)، و«سير وتراجم»؛ لعمر عبد الجبّار(ص ٦٧).

(٢) طُبعت مرارًا. وضمّنها أيضًا في كتابه الآخر «خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام» (ص ٢٢٧ - ٢٥٨). وردد افتراءاته - أيضًا - في كتابه «الفتوحات الإسلامية»، وأفرده بعضهم، وسماه «فتنة الوهابية»!

(٣) مقدمة «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»؛ للسهسواني (ص ٨).

الفضلاء من علماء مكة: تصانيف دحلان كالميتة، لا يأكلها إلا المضطر، وقد رد عليه كثير من علماء الهند والعراق ونجد؛ ففضحوه وبينوا ضلاله، وقد سمعت غير واحد ممن يوثق بهم من أهل العلم يقولون: إن دحلان هذا رافضي، لكنه أخفى مذهبه، وتسمى بتقليد أحد الأئمة الأربعة، سترًا لمقاصده الخبيثة، ولنيل المناصب التي يأكل منها، ومن أدل الدليل على رفضه الخبيث؛ تأليفه لكتاب «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب»، الذي رد فيه بهواه نصوص الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة»(١).

قلت: وممن قام بالرد على رسالته السابقة:

١- الشيخ الهندي محمد بشير السهسواني رَحِمَهُ اللَّهُ، برسالته الشهيرة «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»(٢).

٢- والشيخ الهندي عبدالكريم بن فخر الدين، برسالته «الحق المبين في الرد على اللُهابية المبتدعين»(٣).

٣- والشيخ صالح بن محمد بن الشثري رَحِمَهُ اللَّهُ برسالته «تأييد الملك المنان في نقض ضلالات دحلان»(٤).

٤- والشيخ زيد بن محمد آل سلمان، برسالته «فتح المنان في نقض شُبه الضال دحلان»(٥).

---

(١) البيان والإشهار (ص ٤٥).

(٢) طُبع في الهند، زمن المؤلف، ثم أعاد طباعته الشيخ رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) طُبع ضمن مجموع يحوي عدة رسائل. أكرمني الدكتور عبدالعزيز آل عبداللطيف بصورته. وانظر: «دعاوى المناوئين» (ص ٢٦).

(٤) طُبعت مؤخرًا، بتحقيق الأخ الدكتور محمد بن ناصر الشثري.

(٥) طُبعت مؤخرًا، بتحقيق الأخ الشيخ عبدالله بن زيد آل مسلَّم.

٥- والشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله، بقصيدة مطولة، تقع في (٤٩٩) بيتًا، عنوانها «المواهب الربانية، في الانتصار للطائفة الوهابية، ورد أضاليل الشُبه الدحلانية»(١).

٦- الشيخ أحمد بن عيسى رحمه الله، برسالته «تلخيص الكلام في الرد على أحمد زيني دحلان»(٢).

٧- الشيخ ناصر العقل، ضمن رسالته «إسلامية لا وهابية»(٣).

---

(١) موجودة في ديوانه (٢/ ١٩٣ - ٢٢٨).

(٢) ذكرها الشيخ عبدالله البسام رحمه الله في ترجمته، وأفاد أن لديه نسخة منها. «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/ ٤٤٦). رد بها على افتراءات دحلان في كتابه «خلاصة الكلام»، وهي نفس افتراءاته التي ذكرها في رسالته «الدرر السنية»، مع اختلاف يسير.

(٣) (ص ١٧٩ - ١٩٧). رد على افتراءات دحلان في كتابه «خلاصة الكلام»، وهي نفس افتراءاته التي ذكرها في رسالته «الدرر السنية»، مع اختلاف يسير - كما سبق -. وقال في ختام رده: «وقفة حول هذه المفتريات والاتهامات:

١ - هذه المفتريات التي ذكرها صاحب كتاب «خلاصة الكلام» تعد أنموذجًا لأكثر ما قاله خصوم الدعوة والجاهلون بحقيقتها من خارج نجد، فهو قد التقط ما قاله السابقون له في الدعوة وإمامها، ومَن جاؤوا بعده أخذوا عنه الكثير كذلك.

٢ - إن ما ذكره من مفتريات حول الدعوة وإمامها وأميرها وأتباعها - غالبه من الكذب البيّن، وما قد يوجد فيه من معلومات صحيحة فهي محرَّفة ومصوَّرة بصورة الباطل، ومخرَّجة مخرج التلبيس والتهويل.

٣ - إن المؤلف جمع هذه الاتهامات من الشائعات وما قاله الخصوم قبله؛ كابن سحيم، وابن عفالق، والرافضة، وغيرهم من أهل البدع، والمعروفين بالعداوة الصريحة للدعوة وإمامها وأتباعها ودولتها.

٤ - وعند إخضاع هذا المطاعن والمفتريات والاتهامات للنهج الشرعي والعلمي نجد أكثرها ساقطًا لما يلي:

أولًا: خلوها من الأسانيد أو نقل شهود العيان، وإن كان من الخصوم، وخلوها =

وأنقل هنا موجزًا في رد افتراءاته، من رسالة «الإمام محمد بن عبدالوهاب - حياته - آثاره - دعوته السلفية»[1]؛ للدكتور محمد السكاكر.

قال - وفقه الله -:

افتراءات أحمد زيني دحلان والرَّد عليها:

هذا الرجل ولد سنة ١٢٣٢هـ، وتولى القضاء والتدريس في مكة، وله عدد من المؤلفات في التاريخ، وتوفي في المدينة سنة ١٣٠٤هـ.

أعدَّ رسالة في حوالي (٧٠) صفحة، طُبعت عدة مرات، عنوانها: «الدرر السنية في الرد على الوهابية»، زعم في أولها أنه جمع فيها ما تمسَّك به أهل السنة والجماعة في زيارة قبر النبي ﷺ، والتوسل به، وبالأولياء

= كذلك من التوثيق، فلم ينقل عن كتاب معتمد أو رسالة أو خطبة أو مقالة أو نحو ذلك من المصادر الموثوقة.

ثانيًا: أن الكاتب نفسه لم يعش تلك الحقبة التي تحدث عنها، ولم يروِ عن ثقاة ولا غيرهم.

ثالثًا: خلوها من الأدلة والبراهين والأمثلة والشواهد مطلقًا.

رابعًا: أن الواقع يشهد بخلافها، فسيرة الإمام والأمير محمد بن سعود وأحفادهما ليست على ما ذكر.

خامسًا: أن ما هو مسطور ومكتوب إلى الآن من كتب الإمام ورسائله وأقواله وأحواله، وكتب الدعوة، وسيَر رجالها وتاريخها وواقعها يرد كل التُّهَم والمفتريات التي ذكرها. بل الإمام نفسه ردَّها وفنَّدها في كتبه ورسائله وردوده، وردها تلاميذه وأتباعه ومناصروه في كل مكان.

سادسًا: شهادة المنصفين - وما أكثرهم بحمد الله - بأن ما ذكره صاحب خلاصة الكلام وأمثاله عن الدعوة من البهتان والكذب، وأنه يخالف الحق والواقع. . - ثم ذكر شهادة الشيخ رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ -».

(١) (ص ٢٥٥ - ٢٦٣) - بتصرف يسير -.

والصالحين في الحياة وبعد الممات.

ورسالته هذه تدور على ما ذُكر في شبهات داود بن جرجيس.

إلا أن دحلان زاد عليها بالسب والشتم والتجريح في إمام هذه الدعوة، ومَن حمل لواءها من بعده من العلماء وملوك آل سعود.

يقول دحلان في رسالته المذكورة: «إنه ـ يريد الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ منع الناس من زيارة النبي ﷺ، وخرج ناس من الأحساء وزاروا النبي ﷺ وبلغه خبرهم، فلما رجعوا مروا عليه بالدرعية فأمر بحلق لحاهم، ثم أركبهم مقلوبين من الدرعية إلى الإحساء، وكان ينهى عن الصلاة على النبي ﷺ، ويتأذى من سماعها»!!

إلى غير ذلك من الهراء والكذب الذي يطول ذكره.

والجواب عن ذلك:

مَن عرف حال الشيخ محمد بن عبدالوهاب وما هو عليه في عقيدته، ودعوته؛ يُنكر هذا القول الباطل.

فالشيخ محمد ـ يعتقد أن رتبة نبينا محمد ﷺ أعلى مراتب المخلوقين، ومن أشغل أوقاته بالصلاة والسلام عليه على ما ورد عنه؛ فقد فاز بسعادة الدارين.

وآثار الشيخ محمد ورسائله تدل على هذا بوضوح، فلا يمر ذكر نبينا محمد ﷺ إلا ويصلي ويسلم عليه.

أما قصد زيارة قبره ﷺ دون مسجده، فلم يرد في ذلك دليل صحيح على ما ذكره أهل العلم المعتد بقولهم.

بل الدليل ورد بزيارة مسجده؛ فقد قال ﷺ: «**لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»(١).

فمن قصد مسجده للصلاة فيه سُنَّ له زيارة قبره للسلام عيه؛ لأن ذلك يدخل تبعًا لا قصدًا.

ومَن قال من العلماء: يُستحب زيارة قبره ﷺ، فإن مرادهم زيارة مسجده للصلاة فيه، والسلام عليه ﷺ.

ولهذا كره إمام دار الهجرة مالك بن أنس ـ أن يقول الرجل: زرت قبر رسول الله ﷺ؛ لأن هذا اللفظ لم يرد.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ: «والأحاديث المروية في زيارة قبره ﷺ كلها ضعيفة بل كذب»(٢).

ويقول الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود ـ في إحدى رسائله: «والأحاديث التي رواها الدارقطني في زيارة قبره عليه الصلاة والسلام كلها مكذوبة موضوعة باتفاق أكثر أهل المعرفة»(٣).

أما دعوى دحلان حلق لحى المذكورين كما يزعم، فهو قول مردود عليه، لأن حلق اللحى قد ورد النهي عنه، فقال ﷺ: «**أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى**»(٤)، وفي رواية أخرى: «**وفروا اللحى وأحفوا الشوارب**»(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧).

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص ١٥٢).

(٣) الهدية السنية (ص ١٨).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٩).

(٥) أخرجه البخاري (٥٨٩٢).

فهذا هو هدى النبي ﷺ، وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان.

والشيخ محمد بن عبدالوهاب. متبع لا مبتدع. فكيف يأمر بحلق لحاهم كما يزعمه هذا المعترض، مع ورود الدليل في النهي عنه؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!

ومن جملة كذب دحلان أيضًا: قوله في رسالته[1]: «فلما مضت دولة الشريف مساعد وتوفي سنة ١١٨٤هـ، وولي أمارة مكة أخوه الشريف أحمد بن سعيد، أرسل أمير الدرعية جماعة من علمائهم، فأمر العلماء أن يختبروهم، فاختبرهم فوجدهم لا يدينون إلا بدين الزنادقة، فأبى أن يأذن لهم في الحج»!

هكذا يقول دحلان عن أهل هذه الدعوة. عامله الله بعدله.! فما دين أهل هذه المملكة الحاضرة إلا امتداد لدين أولئك الأفذاذ أتباع محمد بن عبدالله ﷺ، ومذهبهم مذهب أهل السنة والجماعة.

والاجتماع الذي أشار إليه دحلان، قد بسط تفاصيله المؤرخ ابن غنام. الذي عاصره وشاهد أحداثه. يقول ابن غنام:

«وفي هذه السنة (١١٨٥هـ): أرسل الشيخ محمد بن عبدالوهاب، والأمير عبدالعزيز بن سعود إلى والي مكة أحمد بن سعيد هدايا، وكان قد كاتبهما، وطلب منهما أن يُرسلا إليه فقيهًا، وعالمًا من جامعتهما يبين حقيقة ما يدعون إليه من الدين، ويُناظر علماء مكة، فأرسلا إليه الشيخ عبدالعزيز الحصين، ومعه رسالة منهما».

---

(١) (ص ٤٧).

ثم أورد ابن غنام نص الرسالة بكاملها، ومن جملة ما ورد فيها قولهما:

«ولما طلبتم من ناحيتنا طالب علم امتثلنا الأمر، وهو واصلٌ إليكم، ويحضر في مجلس الشريف أعزه الله تعالى، هو وعلماء مكة، فإن اجتمعوا . فالحمد لله على ذلك .، وإن اختلفوا؛ أحضر الشريف كتبهم، وكتب الحنابلة، والواجب على كلٍ منا ومنهم أن يقصد بعمله وجه الله ونصر رسوله؛ كما قال تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾، فإذا كان الله سبحانه قد أخذ الميثاق على الأنبياء إن أدركوا محمدًا ﷺ على الإيمان به ونصرته، فكيف بنا يا أمته».

ثم يمضي ابن غنام فيقول: «فلما وصل الشيخ عبدالعزيز الحصين نزل على الشريف الملقب «بالفعر»، واجتمع هو وبعض علماء مكة عنده؛ وهم يحيى بن صالح الحنفي وعبدالوهاب بن حسن التركي مفتي السلطان، وعبدالغني بن هلال، وتفاوضوا في ثلاث مسائل وقعت المناظرة فيها.

الأولى: ما نُسب إلينا من التكفير بالعموم.

الثانية: هدم القباب التي على القبور.

الثالثة: إنكار دعوة الصالحين للشفاعة.

فذكر لهم الشيخ عبدالعزيز أن نسبة التكفير بالعموم إلينا زور وبهتان علينا.

وأما هدم القباب التي على القبور؛ فهو الحق والصواب؛ كما ورد في كثير من الكتب، وليس لدى العلماء فيه شك.

وأما دعوة الصالحين، وطلب الشفاعة منهم، والاستغاثة بهم في

النوازل؛ فقد نصَّ عليه الأئمة العلماء، وقرروا أنه من الشرك الذي فعله القدماء، ولا يُجادل في جوازه إلا كل ملحد أو جاهل؛ فأحضَروا كتب الحنابلة، فوجدوا أن الأمر على ما ذُكر، فامتنعوا، واعترفوا بأن هذا دين الله، وقالوا: هذا مذهب الإمام المعظم.

وانصرف منهم الشيخ مُبجلًا مُعززًا» انتهى كلام ابن غنام(١).

وقد أورد هذه القصة الشيخ عبدالله البسام رحمه الله في كتابه «علماء نجد خلال ثمانية قرون»، في ترجمته للشيخ عبدالعزيز الحصين رحمه الله(٢)، وقال: «وبعد البحث؛ أذعنوا - يريد علماء مكة - بأن الصواب في المسألة الثانية، والثالثة، وهو هدم القباب ومنع طلب الشفاعة إلا من الله تعالى، وأنه مذهب الإمامين أبي حنيفة وأحمد، كما بيّن لهم الشيخ الحصين أن نسبة تكفير عموم المسلمين إلى أهل نجد كذب وبهتان؛ فرجع منهم ظافرًا مكرَّمًا».

هذه هي حقيقة القصة، فهل كان أهل نجد لا يدينون إلا بدين الزنادقة كما يزعمه دحلان؟!

وأيضًا: لنرَ ما يقوله أحد أئمة الدعوة في أوائل القرن الثلاث عشر الهجري بعد وفاة الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

يقول الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمهم الله ـ، وهو يتحدث مع علماء مكة عام ١٢١٨هـ عن الشُبه، والأكاذيب، التي رُمِيَ بها

(١) تاريخ ابن غنام (ص ١٣٣) ط: ناصر الدين الأسد.
(٢) (٣/ ٤٥٩ - ٤٦١).

أهل هذه الدعوة: «وأما ما يُكذب علينا سترًا للحق، وتلبيسًا على الخلق، بأنّا نفسِّر القرآن برأينا، ونأخذ من الحديث ما وافق أفهامنا من دون مراجعة شرح ولا معوّل على شيخ، وأنّا نضع من رتبة نبينا محمد ﷺ بقولنا: رِمة في قبره، وعصا أحدنا أنفع له منه، وليس له شفاعة، وأن زيارته غير مندوبة، وأنه كان لا يعرف معنى لا إله إلا الله حتى نزل عليه ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، مع كون الآية مدنية، وأنّا لا نعتمد على أقوال العلماء؛ فنُتلف مؤلفات أهل المذاهب؛ لكون فيها الحق والباطل، وأننا مجسمة، وأننا نُكفر على الإطلاق أهل زماننا ومَن بعد الستمائة سنة، إلا من هو على ما نحن عليه، وأننا ننهى عن الصلاة على النبي ﷺ، ونُحرم زيارة القبور المشروعة مطلقًا..

فلا وجه لذلك، فجميع هذه الخرافات وأشباهها لما استُفهمنا عنها أولًا، كان جوابنا في كل مسألة من ذلك: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾، فمن روى عنا شيئًا من ذلك، أو نسبه إلينا، فقد كذب علينا وافترى، ومن شاهد حالنا وحضر مجالسنا وتحقق ما عندنا؛ علم أن جميع ذلك وضعه علينا وافتراه أعداء الدين.. انتهى[1].

ورسالة دحلان المذكورة ذات شطرين:

الشطر الأول: يدور حول دعوى إثبات التوسل بذوات الأموات، ودعائهم في الكربات والمهمات.

والشطر الثاني: يدور حول هذه الشُبه والمفتريات الكاذبة التي رمى بها

---

(١) مقدمة «صيانة الإنسان» (ص ٨).

أهل هذه الدعوة، والتي قال عنها الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب آنفًا: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾، فهو ينفيها عن أهل هذه الدعوة جملة وتفصيلًا.

ولولا خشية الإطالة؛ لأتينا على كل فقرة مما ذكره دحلان، لكن الشيخ محمد بشير السهسواني الهندي. قد كفانا الرد عليها في كتابه «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»، فهدم كل ما بناه دحلان؛ لأنه وُضع على غير أساس، قال تعالى: ﴿أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَۗ﴾ [الآية ١٠٩ من سورة التوبة].

ورسالة دحلان في الجملة، يقول عنها الشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ: «تدور جميع مسائلها على قطبين اثنين: قطب الكذب والافتراء على الشيخ، وقطب الجهل بتخطئته فيما هو مصيب فيه..»[١].

ويقول عنها الشيخ محمد بشير السهواني: «وقفت على الرسالة التي جمعها الشيخ أحمد بن زيني دحلان، أنقذه الله من دحلان الخذلان، وسماها «الدرر السنية في الرد على الوهابية»، رأيت مؤلفها يدَّعي في ديباجة رسالته الباطلة الساقطة الدنية الردية، أنه جمع فيها ما تمسك به أهل السنة في زيارة قبر النبي ﷺ، والتوسل به، من الدلائل، والحجج القوية، من الآيات، والأحاديث النبوية؛ فتعجبت منه التعجب الصراح، كيف وليس في الباب حديث واحد حسن! فضلًا عن الصحاح، فتأملت فيها

(١) الهدية السنية (ص ١٨).

تأمل الناقد البصير؛ لكي أعلم أنه أهل صدق في تلك الدعوى، أم كذَب كذب المجادل الضرير، فوجدت دعواها عارية عن لباس الصدق والحق المبين، محلاة بحلية الزور والكذب، والباطن المهين»[١].

هذه لمحة عن رسالة دحلان الساقطة، التي طالما تناقلت عباراتها الألسن والأقلام، ممن لا يعرف شيئًا عن حقيقة الدعوة السلفية، وما عليه أهلها من الإيمان والإسلام.

ولم يكتفِ دحلان فيما افتراه في هذه الرسالة، بل كرر كذبه وافتراءاته على أهل هذه الدعوة في عدد من الكتب التي ألفها، مثل كتابه «خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام»، وكتاب «الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية»، فقد تناول في مواضع متعددة من هذين الكتابين الطعن في هذه الدعوة وسب أهلها من الأمراء والعلماء من آل سعود وآل الشيخ، ووصفهم بأنهم زنادقة وبغاة تارة، وبأنهم خوارج تارة أخرى.

وما الذي حمله على ذلك وهو يكتب للتاريخ ـ كما يزعم ـ، ويروي صورة حياة الأمم الماضية للأمة الحاضرة والقادمة، وكيف ساغ له تعمد الكذب الصريح على أهل هذه الدعوة؟!

لا نجد لذلك سببًا سوى تعصبه لهواه، والخوف على مركزه الاجتماعي والديني في مكة، ومجاراته لولاة مكة في ذلك الوقت.

فإذا كان كذلك؛ فأي قيمة لنقله ولدينه وأمانته؟!

وقد يقول قائل: لعله لم يطلع على حقيقة ما كان عليه أهل هذه الدعوة.

---

(١) صيانة الإنسان. (ص ١٩).

فنقول: من المستبعد جدًا أن يكون دحلان لم يطلع على ذلك؛ لكون هذه الدعوة المباركة قد انتشرت في بلاد الحرمين الشريفين، وعرف الناس حقيقتها وقت دعاتها الأوائل زمن الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود، وابنه الإمام سعود بن عبدالعزيز، والشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، والشيخ عبدالعزيز الحصين، والشيخ حمد بن ناصر معمر، وغيرهم في أول القرن الثالث عشر الهجري. وتداول الناس رسائل ومصنفات أئمة الدعوة، واجتمع علماء الحرمين بعلماء الدعوة مرارًا. ودحلان قد عاش في مكة المكرمة في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري - كما سبق -، فلا تخفى عليه حقيقة هذه الدعوة، والله المستعان».

خامسًا: الكذب الشيعي الرافضي: «مذكرات همفر»:

وهو المقصود من هذه الرسالة، وهو غير مستغرب منهم؛ لأنهم أكذب الناس - كما بيّن العلماء -، ولأن دعوة الشيخ قد خالفت عقائدهم الباطلة، القائمة على تعظيم غير الله، وصرف العبادة له[1]. وأنقل هنا بعض مقولات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيهم، وهو الخبير بمذهبهم، وألاعيبهم، ثم أتبعها بسوابق لهم في مجال اختراع الكتب، ونسبتها لغيرهم؛ إما ترويجًا لمذهبهم الباطل، أو تشويهًا لأهل الحق، قبل أن آتي إلى مذكرات همفر.

قال رحمه الله: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة

---

(١) وأيضًا؛ فالشيخ قد رد على مذهبهم البدعي برسالته «الرد على الرافضة» - كما سيأتي إن شاء الله -، مما زاد من حنقهم عليه وعلى دعوته السلفية.

أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب، قال أبو حاتم الرازي: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: قال أشهب بن عبد العزيز: سئل مالك عن الرافضة؟ فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون. وقال أبو حاتم: حدثنا حرملة قال: سمعت الشافعي يقول: لم أرَ أحدا أشهد بالزور من الرافضة. وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: يُكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية، إلا الرافضة فإنهم يكذبون. وقال محمد بن سعيد الأصبهاني: سمعت شريكا يقول: احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا»(١).

وقال رحمه الله: «وفي الجملة؛ فمن جرّب الرافضة في كتابهم وخطابهم، علم أنهم من أكذب خلق الله»(٢).

وقال: «والقوم من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات، يُصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل، ويُكذبون بالمعلوم من الاضطرار، المتواتر أعظم تواتر في الأمة، جيلًا بعد جيل، ولا يُميزون في نقلة العلم ورواة الأحاديث والأخبار بين المعروف بالكذب أو الغلط أو الجهل بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار، وعمدتهم في نفس الأمر على التقليد»(٣).

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٩).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٤٦٧).

(٣) المرجع السابق (١/ ٨).

وقال: «وأما الرافضة؛ فعمدتهم السمعيات، لكن كذَبوا أحاديث كثيرة جدًا، راج كثير منها على أهل السنة، وروى خلق كثير منها أحاديث حتى عسر تمييز الصدق من الكذب على أكثر الناس، إلا على أئمة الحديث العارفين بعلله، متنًا وسندًا»(١).

وقال: «إن الذي وضع الرفض كان زنديقًا، ابتدأ تعمد الكذب الصريح، الذي يُعلم أنه كذب، كالذين ذكرهم الله من اليهود الذين يفترون على الله الكذب وهم يعلمون، ثم جاء من بعدهم من ظن صدق ما افتراه أولئك، وهم في شك منه؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾»(٢).

وقال عن المنافقين: «ولهذا كان أعظم الأبواب التى يدخلون منها باب التشيع والرفض؛ لأن الرافضة هم أجهل الطوائف، وأكذبها، وأبعدها عن معرفة المنقول والمعقول، وهم يجعلون التقية من أصول دينهم، ويكذبون على أهل البيت كذبًا لا يحصيه إلا الله، حتى يروون عن جعفر الصادق أنه قال: التقية ديني ودين آبائي! و التقية هي شعار النفاق، فان حقيقتها عندهم أن يقولوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، وهذا حقيقة النفاق، ثم إذا كان هذا من أصول دينهم؛ صار كل ما ينقله الناقلون عن على أو غيره من أهل البيت مما فيه موافقة أهل السنة والجماعة، يقولون: هذا قالوه على سبيل التقية! ثم فتحوا باب النفاق للقرامطة الباطنية..»(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٩).

(٢) المرجع السابق (١٧/ ٤٤٥).

(٣) المرجع السابق (١٣/ ٢٦٣).

وقال - في معرض كلامه عن الدولة العبيدية -: «وإنما القصد أنهم كانوا من أكذب الناس، وأعظمهم شركًا، وأنهم يكذبون في النسب وغير النسب، ولذلك تجد أكثر المشهدية الذين يدّعون النسب العلوي كذابين..»(١).

وقال: «وأما عقول الكفار، فلا ريب وإن كانت عقول جنس المؤمنين خيرًا من عقولهم، لكن قد يكون عند الكفار من عقل التمييز ما يمنعه أن يقول ما يقوله كثير من أهل البدع، ألا ترى أن أكاذيب الرافضة لا يرضاها أكثر العقلاء من الكفار؟»(٢).

وقال: «وهذا مثل كلام الرافضة وأمثالهم من أهل الفرية، الذي يتضمن قولهم التكذيب بالحق والتصديق بالباطل..»(٣).

وقال: «ولهذا؛ فإن كل من كان عن التوحيد والسنة أبعد، كان إلى الشرك والابتداع والافتراء أقرب؛ كالرافضة الذين هم أكذب طوائف أهل الأهواء، وأعظمهم شركًا، فلا يوجد في أهل الأهواء أكذب منهم ولا أبعد عن التوحيد، حتى إنهم يُخربون مساجد الله التي يُذكر فيها اسمه؛ فيعطلونها عن الجمُعات والجماعات، ويعمرون المشاهد التي أقيمت على القبور، التي نهى الله ورسوله عن اتخاذها، والله سبحانه في كتابه إنما أمر بعمارة المساجد لا المشاهد»(٤).

---

(١) المرجع السابق (٢٧/ ١٧٥).

(٢) درء التعارض (٣/ ٣٢٠).

(٣) المرجع السابق (٣/ ٣٧٤).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٩١).

من أساليب الكذب عند الرافضة:

قال الدكتور ناصر القفاري في رسالته «أصول مذهب الشيعة»[(١)]: «إن الروافض استغلوا التشابه في أسماء بعض أعلامهم مع أعلام أهل السنة، وقاموا بدس فكري رخيص، يُضلل الباحثين عن الحق، حيث ينظرون في أسماء المعتبرين عند أهل السنة، فمن وجدوه موافقًا لأحدٍ منهم في الاسم واللقب أسندوا حديث رواية ذلك الشيعي أو قوله إليه.

ومن ذلك: محمد بن جرير الطبري، الإمام السني المشهور، صاحب التفسير والتاريخ، فإنه يوافقه في هذا الاسم: محمد بن جرير بن رستم الطبري من شيوخهم، وكلاهما في بغداد، وفي عصر واحد، بل كانت وفاتهما في سنة واحدة، وهي سنة (٣١٠هـ).

وقد استغل الروافض هذا التشابه فنسبوا للإمام ابن جرير بعض ما يؤيد مذهبهم، مثل: كتاب المسترشد في الإمامة، مع أنه لهذا الرافضي، وهم إلى اليوم يُسندون بعض الأخبار التي تؤيد مذهبهم إلى ابن جرير الطبري الإمام.

ولقد ألحق صنيع الروافض هذا - أيضًا - الأذى بالإمام الطبري في حياته، وقد أشار ابن كثير إلى أن بعض العوام اتهمه بالرفض، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد، وقد نُسب إليه كتاب عن حديث غدير خم يقع في مجلدين، ونُسب إليه القول بجواز المسح على القدمين في الوضوء.

ويبدو أن هذه المحاولة من الروافض قد انكشف أمرها لبعض علماء

---

(١) (٣/ ١٤٤٣ - ١٤٤٥).

السنة من قديم، فقد قال ابن كثير: «ومن العلماء من يزعم أن ابن جرير اثنان: أحدهما شيعي، وإليه يُنسب ذلك، ويُنزهون أبا جعفر من هذه الصفات»[١].

وهذا القول الذي نسبه ابن كثير لبعض أهل العلم، هو عين الحقيقة؛ كما تبين ذلك من خلال كتب التراجم، ومن خلال آثارهما، وأين الثرى من الثريا؟ فالفرق بين آثار الرجلين لا يُقاس، وعقيدة الإمام ابن جرير لا تلتقي مع الرفض بوجه، فهو أحد أئمة الإسلام علمًا وعملًا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وهناك رافضي آخر يدعى بأبي جعفر الطبري، وهو غير الأول، وإن كان الأستاذ فؤاد سزكين قد خلط بينهما، رغم أنه يفصلهما عن بعض أكثر من قرنين. وقد نشرت - لهذا الرافضي الأخير - جريدة المدينة المنورة حكاية موضوعة بعنوان: «عقد الزهراء»، وما كانت لتأخذ طريقها للنشر لولا استغلال الروافض للتشابه في الأسماء.

ومثل ابن جرير آخرون؛ كابن قتيبة؛ فإنهما رجلان: أحدهما عبد الله بن قتيبة، رافضي غالٍ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة، وقد صنف كتابًا سماه بالمعارف، فصنف ذلك الرافضي كتابًا سماه بالمعارف؛ قصدًا للإضلال.

وقد احتار الباحثون في نسبة كتاب «الإمامة والسياسة» إلى ابن قتيبة السني؛ لما فيه من أباطيل، وحاول بعضهم التعرف على المؤلف، فلم

---

(١) البداية والنهاية (١١/ ١٤٦).

يُفلح، حتى قال الدكتور عبدالله عسيلان: «لقد حاولت كثيرًا أن أتعرف على شخصية المؤلف الحقيقي لكتاب الإمامة والسياسة، ولكني لم أعثر على شيء»[(١)].

بل قد طرحَ افتراض أن يكون المؤلف من أتباع الإمام مالك[(٢)]، رغم أن الكتاب فيه المسحة الرافضية جلية واضحة، حيث الطعن في الصحابة، ودعوى أن عليًا رفض بيعة أبي بكر؛ لأنه - كما يزعم - أحق بالأمر، وقد ساق الدكتور أمثلة لذلك من الكتاب المذكور[(٣)]، وغاب عنه وعن الكثيرين: الدسائس الرافضية، وأن ابن قتيبة رجلان، وكتاب الإمامة والسياسة هو لذلك الرافضي، بل لم أر من نبه على ذلك مع أهميته. والمقام لا يحتمل البسط، فإن هذا الأمر يستحق دراسة خاصة»[(٤)].

---

(١) كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي؛ لعبد الله عسيلان (ص ٢٠).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق (ص ١٧ - ١٩).

(٤) وللفائدة؛ فهذا ملخص ما أورده الدكتور عبدالله عسيلان في رسالته «كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي» من أدلة؛ لإبطال نسبة الكتاب لابن قتيبة رحمه الله:

١- أن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألّف كتابًا في التاريخ يُدعى الإمامة والسياسة، ولا نعرف من مؤلفاته التاريخية إلا كتاب المعارف، والكتاب الذي ذكره صاحب كشف الظنون باسم (تاريخ ابن قتيبة) والذي توجد نسخة منه بالخزانة الظاهرية بدمشق رقم (٨٠) تاريخ.

٢- أن المتصفح للكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

٣- أن في الكتاب ما يخالف أمورًا متفقًا عليها، مثال ذلك ما ذكره تحت عنوان (إباية علي كرم الله وجهه بيعة أبي بكر رضي الله عنه) يقول: «ثم إن عليًا كرم الله وجهه أُتي به إلى أبي بكر وهو يقول: أنا عبد الله وأخو رسوله، فقيل له: بايع أبا بكر، فقال: أنا أحق بهذا =

. . . .

= الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي»!! بينما الثابت في كتاب ابن قتيبة المتفق على نسبته إليه وهو كتاب (الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة)، (ص ٤٧) أنه يرمي الرافضة بالكفر وذلك لطعنهم بصحابة رسول الله ﷺ فيقول: « وقد رأيت هؤلاء أيضًا حين رأوا غلو الرافضة في حب عليّ وتقديمه على من قدمه رسول الله ﷺ وصحابته عليه وادعاءهم له شركة النبي ﷺ في نبوّته وعلم الغيب للأئمة من ولده وتلك الأقاويل والأمور السرية التي جمعت إلى الكذب والكفر إفراط الجهل والغباوة ورأوا شتمهم خيار السلف وبغضهم وتبرّؤهم منهم». فكيف يُنسب له بعد هذا كتاب مشحونٌ بالطعن في الصحابة الكرام؟!

٤- أن المنهج والأسلوب الذي سار عليه مؤلف الإمامة والسياسة يختلف تمامًا عن منهج وأسلوب ابن قتيبة في كتبه التي بين أيدينا، ومن الخصائص البارزة في منهج ابن قتيبة أنه يقدم لمؤلفاته بمقدمات طويلة يبين فيها منهجه والغرض من مؤلفه، وعلى خلاف ذلك يسير صاحب الإمامة والسياسة، فمقدمته قصيرة جدًا لا تزيد على ثلاثة أسطر، هذا إلى جانب الاختلاف في الأسلوب، ومثل هذا النهج لم نعهده في مؤلفات ابن قتيبة.

٥- يروي مؤلف الكتاب عن ابن أبي ليلى بشكل يُشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قاضي الكوفة توفى سنة ١٤٨، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣ أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عامًا!!

٦- أن المستشرقين اهتموا بالتحقيق في نسبة الكتاب، وأول من اهتم بذلك المستشرق (دي جاينجوس) في كتابه (تاريخ الحكم الإسلامي في أسبانيا) ومن ثم أيده الدكتور (ر. دوزي) في كتابه (التاريخ السياسي والأدبي لأسبانيا)، وذكر الكتاب كل من بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، والبارون دي سلان في فهرست المخطوطات العربية بمكتبة باريس باسم أحاديث الإمامة والسياسة، ومارغوليوس في كتابه دراسات عن المؤرخين العرب، وقرروا جميعًا أن الكتاب منسوب إلى ابن قتيبة، ولا يمكن أن يكون له.

٧- أن الرواة والشيوخ الذين يروي عنهم ابن قتيبة عادة في كتبه لم يرد لهم ذكر في أي موضع من مواضع الكتاب.

٨- يبدو من الكتاب أن المؤلف يروي أخبار فتح الأندلس مشافهة من أناس عاصروا حركة الفتح من مثل: (حدثتني مولاة لعبد الله بن موسى حاصر حصنها التي كانت من =

. . . .

= أهله) والمعروف أن فتح الأندلس كان سنة ٩٢، أي قبل مولد ابن قتيبة بنحو مائة وواحد وعشرين عامًا!!

٩- أن كتاب الإمامة والسياسة يشتمل على أخطاء تاريخية واضحة، مثل جعله أبا العباس والسفاح شخصيتين مختلفتين!! وجعل هارون الرشيد الخلف المباشر للمهدي!! واعتباره أن هارون الرشيد أسند ولاية العهد لابنه المأمون ومن ثم لابنه الأمين!! وإذا رجعنا إلى كتاب المعارف لابن قتيبة نجده يمدنا بمعلومات صحيحة عن السفاح والرشيد تخالف ما ذكره صاحب الإمامة والسياسة.

١٠- أن في الكتاب رواة لم يرو عنهم ابن قتيبة في كتاب من كتبه؛ من مثل (أبي مريم وابن عفير).

١١- ترد في الكتاب عبارات ليست في مؤلفات ابن قتيبة؛ نحو (وذكروا عن بعض المشيخة)، (حدثنا بعض المشيخة)، ومثل هذه التراكيب بعيدة كل البعد عن أسلوب وعبارات ابن قتيبة ولم ترد في كتاب من كتبه.

١٢- من الملاحظ أن مؤلف الإمامة والسياسة لا يهتم بالتنسيق والتنظيم، فهو يورد الخبر ثم ينتقل منه إلى غيره، ثم يعود ليتم الخبر الأول، وهذه الفوضى لا تتفق مع نهج ابن قتيبة الذي يستهدف التنسيق والتنظيم.

١٣- أن مؤلف الإمامة والسياسة يروي عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ عن هذين العالمين.

١٤- أن ابن قتيبة يحتل منزلة عالية لدى العلماء، فهو عندهم من أهل السنة وثقة في علمه ودينه، يقول السلفي: «كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة»، ويقول ابن حزم: «كان ثقة في دينه وعلمه»، وتبعه في ذلك الخطيب البغدادي، ويقول عنه ابن تيمية: «وإن ابن قتيبة من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة. . وهو خطيب السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة»، فرجل هذه منزلته لدى رجال العلم المحققين، هل من المعقول أن يكون مؤلف كتاب الإمامة والسياسة الذي شوّه التاريخ، وألصق بالصحابة الكرام ما ليس فيهم؟!». انتهى كلام الدكتور عسيلان.

وقال الشيخ الدكتور علي نفيع العلياني - وفقه الله - في كتابه «عقيدة الإمام ابن قتيبة»، (ص ٩٠ - ٩٣): «وبعد قراءتي لكتاب الإمامة والسياسة قراءة فاحصة ترجح عندي أن =

. . . .

= مؤلف الإمامة والسياسة رافضي خبيث، أراد إدماج هذا الكتاب في كتب ابن قتيبة؛ نظرًا لكثرتها، ونظرًا لكونه معروفًا عند الناس بانتصاره لأهل الحديث، وقد يكون من رافضة المغرب، فإن ابن قتيبة له سمعة حسنة في المغرب، ومما يرجح أن مؤلف الإمامة والسياسة من الروافض ما يلي:

١- أن مؤلف الإمامة والسياسة ذكر على لسان علي رضي الله عنه أنه قال للمهاجرين: «**الله الله يا معشر المهاجرين لا تُخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم، ولا تدفعوا أهله مقامه في الناس وحقه، فو الله يا معشر المهاجرين لنحن أحق الناس به لأنا أهل البيت، ونحن أحق بهذا الأمر منكم.. والله إنه لفينا فلا تتبعوا الهوى فتضلوا عن سبيل الله**». ولا أحد يرى أن الخلافة وراثية لأهل البيت إلا الشيعة.

٢- أن مؤلف الإمامة والسياسة قدح في صحابة رسول الله قدحًا عظيمًا؛ فصوّر ابن عمر جبانًا، وسعد بن أبي وقاص حسودًا، وذكر أن محمد بن مسلمة غضب على علي بن أبي طالب لأنه قتل مرحبًا اليهودي بخيبر، وأن عائشة رضي الله عنها أمرت بقتل عثمان.

والقدح في الصحابة من أظهر خصائص الرافضة، وإن شاركهم الخوارج، إلا أن الخوارج لا يقدحون في عموم الصحابة.

٣- أن مؤلف الإمامة والسياسة يذكر أن المختار بن أبي عبيد قُتل من قبل مصعب بن الزبير لكونه دعا إلى آل رسول الله ﷺ، ولم يذكر خرافاته وادعاءه الوحي، والرافضة هم الذين يحبون المختار بن أبي عبيد لكونه انتقم من قتلة الحسين، مع العلم أن ابن قتيبة رحمه الله ذكر المختار من الخارجين على السلطان وبين أنه كان يدعي أن جبريل يأتيه، «المعارف»، (ص ٤٠١).

٤- أن مؤلف الإمامة والسياسة لم يذكر دور عبدالله بن سبأ في الفتنة، ولم يذكر اسمه مطلقًا في كتابه، في حين أن أغلب العلماء الذين كتبوا عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة ذكروا دور عبدالله بن سبأ، وممن ذكر ذلك ابن قتيبة في كتابه «المعارف»، (ص ٦٢٢)، فدل على أن مؤلف الإمامة والسياسة من الرافضة؛ لأنهم يُنكرون أن يكون أصل مذهبهم مقتبس من اليهود.

٥- إن مؤلف الإمامة والسياسة كتب عن خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان خمسًا وعشرين صفحة فقط، وكتب عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة مائتي صفحة، =

وقال الدكتور القفاري - أيضًا -: «ومن ذلك: أن الروافض من دأبهم وضع بعض المؤلفات، ونسبتها لبعض مشاهير أهل السنّة؛ كما وضعوا كتاب «سر العالمين»، ونسبوه إلى أبي حامد الغزالي»، كما أن أول كتاب ألفه الروافض، وهو المسمى عندهم «أبجد الشيعة»، أعني: كتاب «سليم بن قيس»، قد تبين أنه موضوع؛ بإقرار بعض أساطين الرفض، ولكنهم يقولون: إنه موضوع لغرض صحيح! فكأنهم يستجيزون لأنفسهم هذا الوضع، ما دام له هدف صحيح عندهم.

وهذا الباب عند الروافض يستحق دراسة مستقلة؛ لخطورته من جانب، ولأهميته في كشف حقيقة مذهبهم من جانب آخر.

وما دام القوم كذبوا على رسول الله ﷺ وصحابته وأهل بيته، فهل يُستكثر منهم بعد ذلك أن يكذبوا على الآخرين؟!»[(١)].

كذب أحد علمائهم كتاب «المراجعات»:

وهو كتاب ألفه شيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي[(٢)]، نشر فيها مراسلات مزورة، زعم أنها دارت بينه وبين شيخه الأزهر في وقته: الشيخ

= وهذا يُخالف منهج السلف الصالح الذين يُمسكون عما شجر بين الصحابة، مما يدل على أن مؤلف الإمامة والسياسة له غرضٌ شيطاني، إذ يختصر التاريخ الناصع المشرق، ويُسود الصحائف بتاريخ زائف لم يثبت منه إلا القليل، وهذه من أخلاق الروافض المعهودة، نعوذ بالله من الضلال والخذلان».

(١) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة (٢/ ٢١٣ - ٢١٤).

(٢) من كبار شيوخ الشيعة في هذا العصر، وُلد في الكاظمية سنة ١٢٩٠هـ، وتوفي في بيروت سنة ١٣٧٧هـ. «طبقات أعلام الشيعة»؛ لأغا بزرك (٣/ ١٠٨٠).

سليم البشري رَحِمَهُ اللَّهُ[١]، انتهت بينهما بإقرار الشيخ سليم بصحة مذهب الشيعة!

قال الدكتور ناصر القفاري: «أما كتاب «المراجعات»؛ فقد استحوذ على اهتمام دعاة التشيع وجعلوه من أكبر وسائلهم التي يخدعون بها الناس، أو بعبارة أدق يخدعون به أتباعهم وشيعتهم؛ لأن أهل السنّة لا يعلمون عن هذا الكتاب شيئًا، ولا غيره من عشرات الكتب التي تُخرجها مطابع الروافض، اللهم إلا من له عناية واهتمام خاص بمذهب الشيعة، وقد طُبع هذا الكتاب أكثر من مائة مرة - كما زعم ذلك بعض الروافض -[٢].

والكتاب في زعم مؤلفه: واقعة من وقائع التقارب بين أهل السنّة والشيعة، وهو عبارة عن مراسلات بين شيخ الأزهر سليم البشري، وبين عبد الحسين شرف الدين الموسوي، انتهت بإقرار شيخ الأزهر بصحة مذهب الروافض، وبطلان مذهب أهل السنة!

والكتاب لا شك موضوع ومكذوب على شيخ الأزهر، وبراهين الكذب والوضع له كثيرة، نعرض لبعض منها:

أولًا: الكتاب عبارة عن مراسلات خطية بين شيخ الأزهر سليم البشري وبين هذا الرافضي، ومع ذلك جاء نشر الكتاب من جهة الرافضي وحده، ولم يصدر عن البشري أي شيء يُثبت ذلك.

وجاء نشر الرافضي للكتاب خاليًا من أي توثيق، فلم يرد فيه ما يُثبت

---

(١) سليم بن أبي فراج البشري، تولى مشيخة الأزهر مرتين، وتوفي بالقاهرة ١٣٣٥هـ. «الأعلام» (٣/ ١٨٠).

(٢) أحمد مغنية: «الخميني أقواله وأفعاله» (ص ٤٥).

صحة نسبة تلك الرسائل إلى سليم البشري بأي وسيلة من وسائل التوثيق، كأن يُثبت صورًا لبعض الرسائل الخطية المتبادلة، والتي بلغت ١١٢ رسالة، نصيب البشري منها ٥٦ رسالة، فهل كلها ذهبت؟! وهذا ما يطعن في صحة نسبة تلك الرسائل إلى الشيخ سليم أصلًا.

ثانيًا: أن هذا الكتاب لم ينشره واضعه إلا بعد عشرين سنة من وفاة البشري، فالبشري توفي سنة ١٣٣٥هـ، وأول طبعة لكتاب المراجعات هي سنة ١٣٥٥هـ في صيدا[(١)].

ثالثًا: أن أسلوب هذه الرسائل واحد، هو أسلوب الرافضي، ولا تحمل رسالة واحدة أسلوب البشري وهذا ما يفضح الرافضي ويُثبت كذبه بلا ريب، وقد اضطر الرافضي إلى أن يفضح نفسه في مقدمته؛ لأنه لا سبيل له لأن يصنع رسائل تحاكي أسلوب البشري؛ فأقر بأنه وضع هذه الرسائل بأسلوبه الخاص فقال: «وأنا لا أدعي أن هذه الصحف تقتصر على النصوص التي تألفت يومئذ بيننا، ولا أن شيئًا من ألفاظ هذه المراجعات خطه غير قلمي»[(٢)]، وأضاف لذلك فضيحة أخرى بقوله: إنه زاد في هذه الرسائل ما يقتضيه المقام والنصح والإرشاد!![(٣)].

رابعًا: أما نصوص الكتاب فتحمل في طياتها الكثير والكثير من أمارات الوضع والكذب، فمن ذلك ما يلي:

أن شيخ الأزهر سليم البشري - وهو في ذلك الوقت شيخ الأزهر في

---

(١) انظر: مقدمة «المراجعات»، و«طبقات أعلام الشيعة»:)٣/١٠٨٦).

(٢) انظر: مقدمة «المراجعات» (ص ٢٧) الطبعة السابعة.

(٣) انظر: المرجع السابق.

العلم والمكانة لا في المنصب والوظيفة - يُسَلم لهذا الرافضي التفسير الباطني لكتاب الله ﷻ، وهو تأويل يُنكره صغار طلبة العلم فضلًا عن شيوخ الأزهر، ولكن هذا الرافضي يروي أن شيخ الأزهر قال عن رسالته التي حملت تلك التأويلات الباطنية: «..أما مرسومك الأخير فقد جئت فيه بالآيات المحكمات والبينات القيمة، فالراد عليك سيء اللجاج، صلف الحجاج، يماري في الباطل»(١)!

ثم إن هذا الرافضي ينقل إقرار شيخ الأزهر بصحة وتواتر أحاديث هي عند أهل الحديث ضعيفة أو موضوعة، ولا يجهل ضعفها أو وضعها صغارُ المتعلمين، فضلًا عن شيخ الأزهر، وفي ذلك الوقت بالذات، الذي لا يصل إلى منصب المشيخة إلا من ارتوى من معين العلم، وتضلع في علوم الإسلام.

وليس ذلك فحسب، بل إن هذا الرافضي صوّر شيخ الأزهر بصورة العاجز، حتى عن معرفة أحاديث في كتب أهل السنة لا في كتب الشيعة، فنجد شيخ الأزهر - كما يزعم الرافضي - يُرسل رسالة يقول فيها: «تكرر منك ذكر الغدير، فاتل حديثه من طريق أهل السنة نتدبره»(٢)، وفي رسالة أخرى يقول البشري - كما يزعم هذا الرافضي -: «حدثنا بحديث الوراثة من طريق أهل السنة والسلام»!!

فهل شيخ الأزهر يجهل ذلك؟ وهل يعجز شيخ الأزهر عن البحث ولديه المكتبات؟ وهل يضطر إلى تكليف هذا الرافضي ولديه علماء الأزهر

---

(١) «المراجعات» (ص ٧٤).

(٢) «المراجعات» (ص ٢٠٤).

وطلابه؟ ومتى كان الرافضي أمينًا في نقل الحديث عند محدثي السنة؟!».
انتهى كلام الدكتور القفاري[١].

قلت: وقد رد غير واحد من أهل السنة على هذا الكتاب المختلق[٢].

بيان الدكتور طارق عبدالحليم البشري، أحد أحفاد الشيخ سليم، عن كتاب «المراجعات»:

«أحمد الله سبحانه على نعمة الإسلام ومنة الإيمان، وأصلي على رسوله المبعوث بالهدى، المعروف بالصدق والأمانة في كلّ أمره، وأبرأ إلى الله من الكذب والخداع والنفاق، وأهل الكذب والخداع والنفاق، وعلى رأسهم الروافض الذين تكاد تتفطر الأرض بكذبهم، وتخر الجبال هدًّا ببهتانهم وإفكهم. وما تجنينا على هؤلاء الضالين، بل هذا ما تواطأت عليه أقوال أئمة أهل السنة والجماعة في كافة العصور، اسمع إلى أقوالهم في هؤلاء المبتدعة:

قال أشهب: سئل الإمام مالك عن الرافضة فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم؛ فإنهم يكذبون. قال حرملة: سمعت الشافعي يقول: لم أرَ أشهد

---

(١) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة (٢/ ٢١٣ - ٢١٦).

(٢) انظر: «وقفات مع المراجعات»؛ للشيخ عثمان الخميس، و«البينات في الرد على أباطيل المراجعات»؛ للشيخ محمود الزعبي، و«الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات»؛ لأبي مريم الأعظمي، و«السياط اللاذعات في كشف كذب وتدليس صاحب المراجعات»؛ لعبد الله بن عبشان الغامدي، و«المراجعات المفتراة على شيخ الأزهر البشري»؛ للدكتور علي السالوس، و«كتاب المراجعات كتاب الكذب والمفتريات»؛ لراشد بن عبد المعطي بن محفوظ، و«مجمل عقائد الشيعة والمراجعات في الميزان»؛ لأبي عبد الله النعماني.

بالزور من الرافضة. قال يزيد بن هارون: يُكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة؛ فإنهم يكذبون. قال شريك القاضي: احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينًا.

قال جعفر الصادق رحمه الله ورضي عنه: «رحم الله عبدًا حببنا إلى الناس ولم يُبغضنا إليهم، أما والله لو يروون محاسن كلامنا لكانوا به أعز، وما استطاع أحد أن يتعلق عليهم بشيء، ولكن أحدهم يسمع الكلمة فيحط عليها عشرا»(١).

وقال - أيضًا -: «إن من ينتحل هذا الأمر لمن هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا»(٢). وهذا الكلام قاله عن زرارة بن أعين، أعظم رواة الشيعة على الاطلاق!!

وقال - أيضًا -: «لو قام قائمنا لبدأ بكذابي الشيعة فقتلهم»(٣).

وقال - أيضًا -: «ما أنزل الله من آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع»(٤).

وقال - أيضًا -: «إن ممن ينتحل هذا الأمر ليكذب حتى إن الشيطان ليحتاج إلى كذبه»(٥).

وقال محمد الباقر رحمه الله ورضي عنه: «لو كان الناس كلهم لنا شيعة،

---

(١) روضة الكافي (ص ١٩٢).
(٢) رجال الكشي (ص ٢٥٢).
(٣) المرجع السابق (ص ٢٥٣).
(٤) المرجع السابق (ص ١٥٤).
(٥) الروضة من الكافي (ص ٢١٢).

لكان ثلاثة أرباعهم لنا شكاكًا، والربع الآخر أحمق»[(١)]!

وقال محمد باقر البهبودي: «ومن الأسف أننا نجد هذه الأحاديث - يعني الضعيفة والكذوبة - في روايات الشيعة أكثر من روايات أهل السنة»[(٢)].

وما دعاني إلى التعرض لأمر هؤلاء الكذابين المبهتين، إلا أنه قد راسلنى أحد الإخوة الأفاضل من البحرين يستنجد من الرافضة وما يبذلونه من جهد في نشر ما وضعه أحد أئمتهم في الكذب، وهو شرف الدين الموسوى صاحب ما يسمى بكتاب «بالمراجعات»، حيث طبعه وتوزيعه بين أهل السنّة؛ ليستميلوا عقول من خفّت عقولهم، وضعفت عن الجدال حججهم. وذكر أن منهم من يقول: كيف لم نسمع من عائلة البشري شئ يكذّب هذا الأمر، وهو شائع مشتهر منذ عقود؟!

وإني كحفيد للشيخ الإمام سليم البشرى، شيخ الإسلام وشيخ الأزهر، الذى افترى عليه الموسوى ما خيّلت له أحلامه، وتشعبت به في طرق الخداع أوهامه، أقرر لكل من تقع عيناه على هذا الافتراء البيّن، الموسوم بالمراجعات: أن ليس لهذا الكتاب صلة بالشيخ البشرى رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو لم يكتبه، ولا سئل سؤالا ورد فيه، ولا اطلع عليه، إذ إن الكاذب الموسوى قد نشر أوهامه بعد سنوات من وفاة البشرى؛ ليضمن انتشار كذبه دون مراجعة صادقة لمراجعاته الكاذبة. ولو كان لهذا الوهم المكذوب أثر؛ لوجده أولاده - وهم تسعة أولاد، وفيهم من هو في مقام من العلم لا

---

(١) رجال الكشي (ص ١٧٩).

(٢) مقدمة صحيح الكافي.

يُضاهي كجدي الشيخ عبد العزيز البشرى إمام العربية وجاحظ العصر - أو لوجده من بعده أحفاده، كما وجد أخوالي حسين وعبد الحميد عبد العزيز البشري مسوّدات كتاب الشيخ عبد العزيز بعد وفاته، فحقّقوها وطبعوها في كتاب «قطوف»، أو الأستاذ الجليل خالنا المستشار طارق عبدالفتاح البشري، الذي نشأ في منزل الشيخ سليم، ونقّب فيما ترك من ورائه منذ طفولته، أو من بعد أولاد أحفاده، ممن اهتم بالعلم الشرعيّ ونقب فيه عما خبئ من آثار. تعاقبت الأجيال الثلاثة ولم يسمع أحدٌ لهذا الأثر من ركزٍ، إلا من طريق من شهدت عليه أحجار الأرض بالكذب والوضع. ونعجب، إن كان دين هؤلاء الرافضة هو تكفير الصحابة رضوان الله عليهم، والكذب عليهم وهم أعلام هذه الأمة وأسيادها، كيف يُستغرب كذبهم ووضعهم على شيخ الإسلام سليم البشرى؟!

وقد تعرّض عدد من علماء السنّة للردّ على أوهام الموسوى: منهم العلامة المحدّث الألباني، الذي خرّج الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي حشا بها الموسوى مراجعاته، كما أخرج الشيخ عثمان الخميس ردّا شافيا مفصّلا على الكتاب، يُعتبر مرجعًا في هذا الأمر.

وأود أن أحيل إلى بعض ما يدلّ على بطلان نسب هذا الوليد غير الشرعيّ، الذي خرج من متعة الموسوى بأوهامه وأخيلته.. «- ثم رد الدكتور طارق على بعض ما في كتاب «المراجعات». جزاه الله خيرًا[1].

❑ ❑ ❑

---

(١) نقلًا عن موقعه على شبكة الانترنت.